**شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة ” رائدات ”**

بدعوة من مؤسسة الوستمنستر- الحزب الوطني الاسكتلندي، زارت خمس من عضوات المكتب التنفيذي لشبكة البرلمانيات العربيات للمساواة "رائدات" البرلمان الاسكتلندي في ادنبرة، حيث التقين بعدد من عضوات الحزب البرلمانيات وناقشن قضايا المرأة وطرق رفع تمثيل النساء في المواقع المنتخبة، كما حضرن جلسة توجيه الاسئلة الى رئيسة وزراء اسكتلندا من قبل نواب الأحزاب المعارضة في البرلمان، وجانبا من جلسات اللجان البرلمانية. والتقت العضوات بعدد من وزراء الحزب ونوابه ومنهم وزير التعاون الدولي ووزيرة تنمية المجتمعات المحلية ووزير النقل ووزيرة الصحة.

كما حضرت العضوات وهن: ( د.رلى الحروب من الاردن – رئيسة الشبكة ، د. نجاة الاسطل من فلسطين ،عبلة المهدي من السودان ، هدى سليم من تونس ، وابتسام هجرس من البحرين ) المؤتمر النسائي التحضيري حول العدالة والمساواة والذي نظمته أكاديمية القادة النساء في جلاسجو، وناقشن في المؤتمر الفجوات التي ما زالت قائمة في تمثيل النساء في البرلمانات والحكومات ومجالس إدارة الشركات المساهمة العامة وسبل التغلب على المعيقات الاجتماعية والثقافية والتشريعية التي تحول دون تحقيق المناصفة.

وحضرت العضوات مؤتمر الحزب الوطني الاسكتلندي الذي دام ثلاثة أيام وحضره آلاف المندوبين الممثلين للفروع والشعب في أنحاء اسكتلندا، وحضرت العضوات الجلسات الرئيسة التي تم فيها اعتماد سياسات الحزب للعام القادم والتصويت على القرارات، ومن بينها قرار تخصيص 120 الف باوند لدعم لاجئي الروهنجيا في بنغلادش، وعددا من الجلسات الجانبية المتوازية التي عقدت حول قضايا عدة، كان من بينها دعم الحزب ونوابه ووزراؤه للشعب الفلسطيني وما يقدمه الحزب لرفع الحصار عن غزة ومساعدة أهلها في الجوانب الطبية والمساعدات الإنسانية وتمسكه بحل الدولتين وإدانته لممارسات الاحتلال الاسرائيلي بحق الفلسطينيين العزل والشعب الفلسطيني بشكل عام.

والتقت عضوات المكتب التنفيذي برئيسة وزراء اسكتلندا السيدة نيكولا ستيرجون رئيسة الحزب الوطني الاسكتلندي والتي يملك حزبها الاكثرية النيابية في البرلمان الاسكتلندي، ويشكل الحكومة الذاتية هناك، كما يعد ثالث أكبر حزب في البرلمان البريطاني، وهو معارض لسياسات حزب المحافظين الحاكم برئاسة السيدة تيريزا ماي، خاصة المتعلقة بمغادرة الاتحاد الاوروبي وبقضايا المنطقة العربية، حيث يدين الحزب التدخل في شؤون الدول العربية والسياسات الاستعمارية التوسعية لبريطانيا، وسبق له أن عارض احتلال العراق من قبل قوات التحالف الدولي، وهو يعارض الصراع المسلح الدائر في سوريا الان والتدخلات الدولية في الشأن السوري، كما يدين الحزب الدور الذي لعبته الحكومة البريطانية بدءا من وعد بلفور واتفاقية سايكس بيكو، ويعد داعما لقضايا التحرر الوطني في العالم أجمع، وهو يطالب بالاستقلال عن بريطانيا، ويذكر دوما بأن اسكتلندا كانت دولة مستقلة حتى بدايات القرن الثامن عشر الميلادي.

وقد ناقشت الرئيسة والعضوات مع السيدة ستيرجون قضايا المرأة وسبل التعاون مع الحكومة الاسكتلندية لرفع تمثيل المرأة في المواقع المنتخبة، علما بأن نسبة النساء البرلمانيات في الحزب في برلمان اسكتلندا ومجلس العموم البريطاني والبرلمان الاوروبي تتجاوز 43%، كما أن الحكومة الاسكتلندية مشكلة مناصفة من النساء والرجال، وذلك بناء على قرار رئيسة الوزراء السيدة ستيرجون.

**اللقاء بـ لوردة جلاسكو السيدة بروفوست إيفا**

كما التقت العضوات باللورد بوفوت ايفا بولاندر رئيسة بلدية جلاسجو، وناقشن أوجه التعاون الممكنة بين البلديات في الدول العربية وبلدية جلاسجو، وأشارت اللورد بولاندر الى التوأمة بين بلدية جلاسجو وبلدية بيت لحم، والمساعدات المالية واللوجستية والادارية بالاضافة الى التدريب ورفع القدرات التي قدمتها بلدية جلاسجو لتوأمها في بيت لحم، وعبرت بولاندر عن دعم الحزب المطلق للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، كما عبرت عن إعجابها بعزيمة الشعوب العربية وإصرارها على التحرر من قيود الحكم الدكتاتوري، متمنية أن تتجاوز دول المنطقة الحالة الراهنة وما يعصف بها من صراعات وحروب وفتن. بعد ذلك، انتقلت العضوات إلى لندن، حيث زرن مجلس العموم البريطاني واطلعن على التاريخ العريق للمجلس وقاعاته ونضال النساء البريطانيات حتى حصولهن على حق الانتخاب والترشح، ووصولهن الآن إلى نسبة 34% من البرلمانيات في مجلس العموم البريطاني ودونما النص على أي حصة (كوتا) لا في المقاعد ولا في قوائم الأحزاب أو الدوائر المحلية، وهو ما يؤكد تطور الوعي الذاتي للقوى السياسية في بريطانيا واسكتلندا والتي قادت الأحزاب الى ترشيح النساء ودعمهن في الدوائر المحلية المستقلة والقوائم الحزبية المغلقة ودونما أي إلزام تشريعي، علما بأن القوانين البريطانية لا تسمح بالتمييز الايجابي (الكوتا)، وإنما تشجل الفعل الايجابي .

كما حضرت عضوات المكتب التنفيذي جلسة الأسئلة لرئيسة وزراء بريطانيا السيدة تيريزا ماي من قبل نواب المعارضة في البرلمان، وهي جلسة اسبوعية مدتها تتراوح بين 30-45 دقيقة تجيب فيها عن اسئلة شفهية موجهة من النواب، وتبث على الهواء مباشرة.

والتقت العضوات بعدد من أعضاء الحزب الوطني الاسكتلندي في مجلس العموم البريطاني وتناول الحديث مختلف القضايا في المنطقة العربية واقليم الشرق الأوسط، ومنها القضية الفلسطينية وحصار غزة وأحداث سوريا والعراق، كما تم التطرق الى مشكلة الروهينجيا في ميانمار، وسبل وقف المجازر بحقهم وإغاثتهم إنسانيا، كما تم استعراض المشاكل المترتبة على مغادرة بريطانيا الاتحاد الاوروبي وهو ما يعارضه نواب الحزب، ويعتبرونه عاملا محفزا للمطالبة باستقلال اسكتلندا التي ترغب بالبقاء ضمن الاتحاد الاوروبي، وشكرت العضوات نواب الحزب على مواقفهم المشرفة تجاه القضايا العربية والإسلامية والقضايا العادلة في العالم، وتمنين مزيدا من التعاون لتحقيق العدالة والتنمية في المنطقة والعالم.

كما التقت العضوات بكل من السيد أنتوني سميث الرئيس التنفيذي في مؤسسة الوستمنستر للديمقراطية والنائب باتريك جريدي عضو مجلس الأمناء في الوستمنستر عن الحزب الوطني الاسكتلندي، وتباحثن في إمكانية تنسيق ورشات عمل مشتركة لدعم قضايا النساء وتحقيق المناصفة وتبادل الخبرات حول السياسات الفعالة لجسر الفجوة الجندرية في العالم.

وتباحثت العضوات مع السيدة شانون أوكونيل في ملامح ورشة العمل القادمة التي ستعقدها الشبكة بدعم من الحزب الوطني الاسكتلندي وسينتج عنها وثيقة سياسة نموذجية بشأن المناصفة تسعى الشبكة الى أن تتبناها البرلمانات والحكومات العربية.

وفي ختام الجولة شكرت العضوات نواب الحزب ونائباته ووزراءه على مواقفهم المشرفة تجاه القضايا العربية والاسلامية والقضايا العادلة في العالم ، وتمنين مزيدا من التعاون لتحقيق العدالة والتنمية في المنطقة والعالم

**شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة ” رائدات**

من نحن شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة " رائدات " هي عبارة عن شبكة برلمانية إقليمية تنادي بالمساواة بين الجنسين و المشاركة العادلة للمرأة في صنع السياسات في الدول العربية. و تهدف الشبكة إلى توحيد جهود البرلمانيات الحاليات و السابقات لتحقيق التناصف في مواقع صنع القرار بحلول عام 2030 . كما و تهدف إلى تغيير التشريعات التي تنظم البيئة السياسية، و لاسيما قوانين الانتخابات لمجالس النواب والمجالس البلدية و الحكومات المحلية، و قوانين الأحزاب السياسية. و تعمل الشبكة كمجموعة ضغط من داخل البرلمانات العربية على السياسات الحكومية لتبني برامج و خطط تدعم المرأة و تشجع التحول نحو سياسة تراعي المناصفة بين الجنسين.

رائدات الرؤية

" الوصول إلى مجتمعات عربية تنعم فيها المرأة بحقوق متكافئة مع الرجل في كل المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و تسود فيها الديمقراطية و العدالة و المساواة دون تهميش أو إقصاء أو إضعاف لأي مكون أو فئة "

رائدات الرسالة

" إزالة الفجوة بين الجنسين في الدول العربية و الدفاع عن قيم المساواة و العدالة و حقوق الإنسان و تكريس حقوق المرأة كحق أصيل و شرط أساسي لنهضة المجتمعات."

رائدات الهدف

اقتراح و تعديل التشريعات لإزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة.

دعوة الحكومات العربية لتبني أجندة عربية مشتركة تخطط لاستراتيجيات داعمة للمرأة للأعوام 2015-2030

نشر و تعميم الإنجازات و المنارسات و التشريعات الصديقه للمرأة على المجتمعات العربية.

رصد انتهاكات حقوق المرأة و توثيقها و العمل على معالجتها.

التأثير في السياسات و البرامج الحكومية لإزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة و توفير الدعم المالي و اللوجستي للبرامج و الصناديق التي تدعم المرأة و تسهم في تمكينها سياسيا و اجتماعيا و اقتصاديا.

* اجتماعات الهيئة العامة أكتوبر-نوفمبر 2017

بناء على قرار اتخذه المكتب التنفيذي في اجتماعه الذي عقد في عمان بتاريخ أغسطس ، 2017، فسر بموجبه نص المادة 4 / 2 في النظام الداخلي المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة، فقد دعت عضوات المكتب التنفيذي لشبكة البرلمانيات العربيات للمساواة " رائدات ” عضوات الشبكة في كل بلد من البلدان العضو في الشبكة الى عقد اجتماع هيئة عامة لعضوات البلد وبمنهجية لا مركزية ( حيث عقدت اجتماعات متوازية في نفس الوقت في الدول الأعضاء) ، والتزمت عضوات المكتب التنفيذي للشبكة في كل من الاردن و فلسطين و البحرين والعراق و السودان و تونس و المغرب و موريتانيا بعقد الاجتماعات في الفترة من 17 اكتوبر – 17 نوفمبر 2017 ، في حين لم تتمكن العضوات في كل من مصر و الجزائر و ليبيا من عقد اجتماع و ذلك لظروف خاصة .

وقد تضمن الاجتماع تلاوة رسالة من الرئيسة د. رلى الفرا الحروب تعرض فيها ملخص نشاطات الشبكة للعام المنصرم و التطلعات للعام المقبل، تلاها استعراض التقرير الإداري و المالي لسنة 2016 وإقرارهما، و عرض ومناقشة واقرار الخطة التنفيذية للعام المقبل، و عرض و مناقشة و إقرار التعديلات المقترحة على النظام الداخلي و انتخاب لجان على مستوى الدولة الواحدة لتفعيل عمل اللجان.

**شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة ” رائدات**

**16 يوما لمناهضة العنف ضد المرأة " لن نخلف أحدا وراءئا : لينته العنف ضد النساء و الفتيات "**

العنف ضد النساء و الفتيات هو أحد أخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان وهو جحيم حقيقي تعيشه ملايين النساء و الفتيات في وطننا العربي وحول العالم. و في حين أن العالم يحقق يتقدم في المجال الحقوقي النسوي فإن هذا التقدم ما يزال بطيئا و غير كاف لإنهاء هذا النوع من الانتهاكات الاجتماعية الذي يحول دون تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية و السياسية تحقيقا فعليا وواقعا نعيشه لا كلمات نسطرها.

و إيمانا من شبكة " رائدات " بضرورة التوعية المكثفة ضد هذا الانتهاك المعيق للتنمية المستدامة والمكرس لثقافة العنف بالأخص ضد الفئات المهمشة والمستضعفة تاريخيا، كالنساء، فقد ارتأت المشاركة في تسليط الضوء على مشاكل هذه الفئة المعنفة في المجتمع وعلى الخلل في التشريعات القاصرة عن مد يد العون لها.

وبناء على ما تقدم، فقد عقدت شبكة ”رائدات " – فرع الأردن سلسلة من الفعاليات و الأنشطة المحلية ضمن الحملة الدولية " 16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة". و تضمنت أنشطة الشبكة عقد جلسات استماع بعنوان " المشكلات التشريعية و الإجرائية من واقع التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة : ما الذي يحتاج للتغيير ؟!" بالإضافة إلى إصدار بيان و فيديوهات توعوية تم تصويرها من قبل عضوات الشبكة.

**جلسات استماع بعنوان " المشكلات التشريعية و الإجرائية من واقع التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة : ما الذي يحتاج للتغيير ؟!"**

دعت شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة " رائدات" – الأردن يوم السبت الموافق 9/12/2017 لعقد جلسات استماع بعنوان" المشكلات التشريعية و الإجرائية من واقع التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة : ما الذي يحتاج للتغيير ؟!" وذلك بالتعاون مع نادي القضاة الأردني و نادي البرلمانيين لعدد من السيدات الأردنيات اللواتي تعرضن لعنف و تسليط الضوء على المعيقات التي لم تسهم في حل هذه القضايا. و تعد هذه الجلسات الأولى من نوعها التي تعقد في الأردن و قد شارك في جلسات الاستماع عدد من المؤسسات المحلية التي تعنى بشؤون المراة ( إدارة حماية الأسرة ، المجلس الوطني لشؤون الأسرة ، المركز الوطني لحقوق الإنسان ، جمعية تضامن النساء ، اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة ، رابطة الأكاديميات الأردنيات ) و ذلك لعرض خبرتهم في مجال التحديات التشريعية و الإجرائية في حل المشكلات المتعلقة بالعنف ضد المرأة إضافة إلى حضور عدد من القضاة **قضاة والمحاميين والأكاديميين والباحثين الاجتماعيين والنفسيين والنواب وممثلين عن هيئات الحكومة ذات الصلة ومديرية الأمن العام ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالمرأة وحقوق الإنسان.**

من القصص التي تم الاستماع لها خلال الجلسة:

**بعد أن عنَفها زوجها الثاني 16 عاما ..مطلقة لنساء: كن قويات**

ستة عشرة عاما،كلمات لفظتها سيدة أربعينية كأنما عاشتها للتو، وهي تروي للحضور خلال الجلسة الحوارية التي نظمتها شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة، وحملت عنوان المشكلات التشريعية والاجرائية من واقع التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة ، ما الذي يحتاج للتغيير?.

بدأت السيدة روايتها بالعودة إلى البداية وكيف أنها دشنت أول أسبوع من حياتها الزوجية بالعنف، وتقول لتزيل الدهشة التي علت الحضور أو عدم التصديق لهذه المبالغة على سبيل المثال، بأن زواجها هذا كان الثاني ، وبالاصل هي امرأة مطلقة حصلت على فرصة ثانية للزواج من رجل أعزب.

**خوف من الطلاق الثاني**

وتتابع بأن هذا هو مربط الفرس ان صح التعبير فهي كانت مدينة لهذا الزواج بكرامتها وحياتها وكل ما تملك كونه خلصها من لقب مطلقة وأنها كانت أولى زوجاته بينما كان الزواج الثانى لها.

وتقول: كنت ادفع ثمن هذه الحقيقة كل يوم وكل ساعة فمسلسل العنف لا ينتهي بدءا من الضرب المبرح إلى الشتائم والألفاظ النابية مرورا بانتهاك أبسط حقوقي المادية والمعنوية وحتى الإنسانية.

وتوضح لم أكن أشعر بأنني انسانة كنت أشعر بأنني عبدة لهذا السيد ، وظروفي طلاقي الأول منعتني ان اخبر أهلي ،وكنت أشد ما أخشاه هو كلام الناس فماذا سيقولون عني أنني مطلقة مرتين، إلى جانب ظروف أهلي المادية الصعبة ، لتمر السنين بمعاناة بالغة كون هذا الرجل يدرك تماما كل الحقائق السابقة وأنني مكبلة بكل هذه القيود ولن أستطيع أن اخلص نفسي.

ستة عشرة عاما كان ثمرتها ولدين وابنتين وعن هذا تقول: أبنائي مجتهدون جدا وهم الأوائل في صفوفهم ، فكنت حريصة على ذلك فهذا الأمر هو طوق النجاة لنا جميعا، إلا أن اباهم يدرك جيدا أن هذا الأمر هو نقطة ضعفي ، فكان يفتعل المشاكل وقت الامتحانات المدرسية كما يتعمد بأن يطردني من المنزل في أصعب الظروف ، كامتحانات الأبناء ، أو في وقت متأخر من الليل وفي الشتاء، كما أنه بدأ يعتدي بالضرب المتكرر عليهم.

**زوج مريض**

وتقول : كنت أرجوه ان يرحم الاولاد فكان يقول لي " ما بقدر انا بتمر عليا لحظات لازم اضرب حدا لازم اكسر", ورغم رجائي المتكرر له ان يذهب الى طبيب او شيخ حتى ودون فائدة.

وتتابع : ومن هنا اخدت قراري، هربت مع أبنائي بعد أن وجدت عملا واستاجرنا بيت متواضع بأقل الإمكانيات الممكنة وطلبت الطلاق بعد أن نفذت كل محاولاتي للعيش معه بسلام. تقول السيدة: رسالتي لكل امرأة ”كوني قوية مهما كانت الظروف ، فالرسول صلى الله عليه وسلم قال : المؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف“..

من القصص التي تم الاستماع لها خلال الجلسة:

**سيدة معنَفة : أبنائي مرضى نفسيين**

يمر العمر في غفلة من الزمن، وربما قصة واحدة تكفي ان تعيشها فيه ولا تجد متسعا من الوقت لترويها.

 هكذا هي قصة السيدة التي وقفت لتروي قصتها أمام جمهور من الحضور خلال الجلسه الحوارية التي نظمتها شبكة البرلمانيات  العربيات للمساواة برئاسة د. رلى الحروب وحملت عنوان " المشكلات التشريعية والإجرائية من واقع التعامل مع قضايا العنف ضد  المرأة : ماالذي يحتاج التغيير؟ قالت:  إنها الآن من المفترض أن تكون جدة ولها أحفاد إلا أن أبنائها مضربون عن الزواج.

 تابعت بألم  لتروي لنا نهاية قصتها، فالبداية كانت لمرأة شابة ربما مراهقة شابة تزوجت وارتحلت بعيدا عن أهلها ، لتجد نفسها أمام زوج عنيف تشرب ثقافة العنف بكل تفاصيل الحياة.

 وتتابع لتقول: كنت امرأة ورجل بنفس الوقت فأقوم بمهام داخل البيت كما اعمل على تحطيب الأخشاب وبيعها واستخدام المناشير الخاصة بالحدادة لترتيب بعض الأدوات علنا نستفيد منها ونقوم بيبعها إلا أن هذا كله لم يشفع لي عند هذا الزوج وفي اختصار شديد تقول إحدى الأيام استيقظت من غيبوبة وجدت الناس في البيت يقومون عزائي، عندما استرديت عافيتي تذكرت أن زوجي قام بضربي بآلة حادة على رأسي تسببت لي بعدة غرز وأنني نجوت باعجوبة.

 وتتابع : بعد هذه الحادثة أيقنت جيدا أن استمراري في هذا الزواج يعني انتحار، عاجلا أم آجلا ومن هنا اخدت قراري بالطلاقّ وتقول: بعد طلاق لم اتمكن من ضم أبنائي إلى في بيت واحد فلم أكن أملك بيتا أو مال وحتى إن تمكنت من ترتيب أموري اضطريت التخلي عن أبنائي 4 سنوات في دور الرعاية وكنت اتابعهن حتى إكمال الدراسة وتخرج وبعدها استطعت أن اجمعهم للعيش معي في بيت واحد من جديد ّ

وتؤكد أن هذه الاربع سنوات التي قضاها الأبناء في دور الرعاية كانت كفيلة لخسارتهن للابد، تقول : اليوم أبنائي متعلمين ويعملون في وظائف مهمة إلا أنهم مرضى نفسيين ، فهم لم يستطيعوا أن ينسوا ما مروا به في طفولتهم كما أنهم لم يغفروا لي أنني تخليت عنهم خلال 4 سنوات.

. وتقول أستطيع أن أتفهم جيدا ما عانى أبنائي وأنهم يرفضون مسامحتي أن لم يتفهوا أنني كنت مضطرة التخلي عنهم واليوم يرفض أبنائي الزواج ولا يرغبون أبدا في تكوين أسرة أو أن يصبحوا آباء

**رائدات تخرج بورقة سياسات للمساواة**

في مواقع القرار الحزبية والقوائم الانتخابية

عقدت شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة " رائدات" بالتعاون مع مؤسسة الوستمنستر للديمقراطية – الحزب الوطني الاسكتلنديSNP-WFD – ورشة عمل و ذلك من 15-19 مارس/آذار في العاصمة تونس، خرجت منها بورقة سياسات حول المناصفة في مواقع صنع القرار في الهياكل القيادية للأحزاب و القوائم الانتخابية الحزبية في المنطقة العربية.

و تعد هذه الورشة النشاط الأهم في عمل الشبكة حتى الآن إذ كانت الشبكة تسعى منذ تأسيسها إلى الخروج بورقة سياسات موحدة لتتبناها الحكومات وتترجمها البرلمانات العربية لتحقيق المساواة بين الجنسين في مواقع صنع القرار، و ذلك للوصول إلى مجتمعات تنعم فيها المرأة بحقوق متكافئة مع الرجل في كل المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و تسود فيها الديمقراطية و العدالة و المساواة دون تهميش أو إقصاء أو إضعاف لأي مكون أو فئة في الدول العربية.

و تتناول الورقة، و هي الأولى من نوعها في الإقليم، اقتراحات عبر توجيه الدعم المالي الذي تقدمه الحكومات للأحزاب لتحفيزها على تخصيص حصص لنساء لا تقل عن 30% من المواقع القيادية العليا قفي الأحزاب و القوائم الانتخابية الحزبية.

هذا وسيتبع هذه الورشة سلسلة ندوات ومؤتمرات وموائد مستديرة تلتقي فيها عضوات الشبكة في الوطن العربي بصناع القرار من مؤسسات حكومية وبرلمانية ومنظمات مجتمع مدني وهيئات نسائية لحشد الدعم للورقة وإقناع الحكومات بتبنيها ضمن سياساتها للمناصفة، خاصة وأن هدف المناصفة هو الهدف الخامس ضمن أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها حكومات العالم عبر منظمة الأمم المتحدة.

كما ستتبع هذه الورقة أوراق أخرى لتحقيق المساواة في المواقع الحكومية والمجالس المنتخبة ومجالس إدارة الشركات المساهمة العامة، ستصدرها الشبكة تباعا عبر سلسلة من ورشات العمل التي تجمع عضوات الشبكة.

و حضرت الورشة التي عقدت 15-19 مارس 20 عضوة من 11 دولة عربية، بحضور خبيرة الجندر شانون أوكونيل، حيث تم تطوير ورقة السياسات بشكل جماعي من قبل البرلمانيات الحاضرات ضمن مجموعات عمل، ارتكزت في وضع مقترحاتت السياسة على ثلاثة محاور رئيسية: تمثيل المرأة في المواقع القيادية الحزبية، و توفير مصادر تمويل للمرشحات و المرشحين على قدم السماواة ، و تغيير الصور النمطية في وسائل الإعلام و المناهج التربوية و الدينية.

و من أبرز المقترحات التي تضمنتها الورقة : استحداث لجان للمساواة و تكافؤ الفرص ضمن هياكل الأحزاب و توفير دعم مالي إضافي للنشاطات الحزبية التي تحقق التوازن بين الجنسين، و الأحزاب التي تحقق معيار 30% فأكثر ضمن الهياكل القيادية العليا، و حوافز مالية إضافية للأحزاب في الحملات الانتخابية للقوائم التي تتجاوز فيها حصة المرأة 30%، و دعم مالي إضافي عن المقاعد التي تفوز بها النساء الحزبيات في المجالس المنتخبة و الأحزاب التي ترأسها امرأة، و حرماكما تضمنت الورقة مقترحات منها: إيجاد مرصد إعلامي لنشر تقارير دورية عن صورة المرأة في الإعلام و تخصيص صندوق في وزارات الإعلام أو الثقافة لتحفيز المؤسسات الإعلامية الخاصة على تقديم محتوى إعلامي يسهم في تغيير الصور النمطية و يقدم نماذج قيادية للنساء، و الزام المؤسسات الإعلامية الرسمية بتبني سياسات و مواثيق مهنية تراعي التوازن بين الجنسين و تنقيح المناهج التربوية من أي صور نمطية للمرأة و تعزيز ثقافة الديمقراطية و حقوق الإنسان في مناهج التربية المدنية، و توفير إحصاءات تعتمد الجنس كمتغير في الدراسة، و تحفيز شركات القطاع الخاص ضمن باب المسؤولية الاجتماعية على تخصيص نصف تبرعاتهم لتمكين المرأة، و حث وزارات الأوقاف و الشؤون الدينية على تجديد الخطاب الديني تجاه المرأة و التأكيد على الصور و النماذج و المفاهيم الإجابية للمرأة في مواقع القيادة.

ن الحزب الذي لا يحقق الحد الأدنى من معايير المساواة بين الجنسين من نصف حصته التمويلية.

و سيتم إعلان هذه الورقة عبر صفحة الشبكة على الفيسبوك للتصويت عليها من باقي عضوات الشبكة البالغ عددهم 200 عضوة من 14 دولة عربية.

و صرحت رئيسة الشبكة د.رلى الحروب أن هذه هي الخطوة الأولى فقط، و ستتبعها سلسلة من الخطوات من ضمنها ورقة سياسات ثانية حول تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة و الشركات المساهمة العامة.

و أشارت الحروب إلى أن الشبكة ستعقد سلسلة من المؤتمرات و الموائد المستديرة التي تجمع كل أصحاب العلاقة من برلمانين و مؤؤسات حكومية و منظمات مجتمع مدني و هيئات نسائية للتعريف للورقة في الدول العربية و تحفيز الحكومات على تبنيها.

هذا و ستعقد أولى الدوائر المستديرة في الإسكندرية من 12-13 مايو ضمن مؤتمر عام للشبكة يجمع البرلمانيات مع رؤساء الأحزاب و البرلمانيين و منظمات المجتمع المدني و المجلس القومي للمرأة في مصر و بدعم من المعهد السويدي في الإسكندرية.

**رئيسة شبكة رائدات تدعو إلى المناصفة**

**في مواقع القرار في المنتدى البرلماني الاقتصادي العربي الافريقي**

شاركت رئيسة شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة " رائدات " د. رلى الحروب في المنتدى البرلماني الاقتصادي العربي الافريقي الذي عقد في العاصمة المغربية الرباط بكلمة تحدثت فيها عن أهمية إشراك المرأة بفاعلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مشيرة إلى أن الهدف الخامس المتعلق بالمناصفة بين الرجال والنساء بحلول العام 2030 يواجه تحديات كثيرة، وأن الفجوة بين الجنسين في المشاركة السياسية والاقتصادية ما زالت متسعة عالميا، وبحاجة إلى معالجات شجاعة وشاملة.

و أكدت د. الحروب أن الدراسات والإحصاءات ومنها مؤشرات البنك الدولي و هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنتدى الاقتصادي العالمي تؤكد جميعا على هيمنة الرجال على مواقع القرار السياسي في الحكومات و البرلمانات بنسبة 77% ،و أن المعدل العالمي لمشاركة المرأة في مواقع القرار السياسي لا يتحجاوز 23%، و هو ما يبقي العالم في حالة من الصراع و الحروب في ظل غياب صوت المرأة عن دائرة القرار السياسي.

كما أشارت إلى أن حجم الفجوة في المشاركة الاقتصادية ما زال كبيرا ويصل إلى 40% عالميا، وتعد المنطقة العربية هي الأدنى في العالم من حيث مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، كما أنها أيضا الأدنى من حيث مشاركة المرأة في مواقع القرار السياسي، وذلك جراء عدد من المعيقات التشريعية و الثقافية و الاجتماعية و السياسية، داعية إلى إزالة هذه المعيقات عبر تبني تشريعات و سياسات و برامج تجسر الفجوة بين الجنسين بحلول العام 2030 ، مشيرة في هذا السياق إلى الإجراءات التي اقترحتها شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة ”رائدات“ في ورقة السياسات التي أطلقتها في إبريل 2018 لرفع نسبة تمثيل النساء في الاحزاب والقوائم الانتخابية الحزبية معتبرة ذلك الحجر الأساس في رفع نسبة مشاركة النساء السياسية في الوطن العربي.

و أكدت د. الحروب في نهاية كلمتها على أهمية التكامل بين المرأة و الرجل في صنع القرار لأن النساء يفكرن بشكل مختلف عن الرجال و لهن احتياجات و مطالب وتطلعات مختلفة، كما أنهن يولدن الحلول بشكل مختلف، وعلى سبيل المثال فإن أولويات النساء في إعداد الموازنات تتجه غالبا إلى توفير خدمات صحية وتعليمية وخدمات نقل وتأمينات اجتماعية افضل مقابل اهتمامات الرجال التي تنصب غالبا على التوسع في سياسات التسلح و الانفاق الأمني، ووجود كليهما في مجالس الوزراء و البرلمانات يؤدي إلى توازن القرار ، وهو ما ينعكس على رخاء المجتمع و أمنه و ازدهاره.

**الجزء الثاني المؤتمر الثاني لشبكة رائدات**

**المرأة: قوة دافعة للأمن والسلام والتنميةالإسكندرية 12 – 13 مايو 2018**

عقدت شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة "رائدات" في 12-13 مايو 2018 مؤتمرها الثاني في الاسكندرية تحت عنوان " المرأة قوة دافعة للأمن والسلام والتنمية".

وتضمن المؤتمر الذي عقد بدعم من المعهد السويدي في الاسكندرية أربع جلسات تناولت الأولى ورقة السياسات التي خرجت بها الشبكة لرفع تمثيل النساء في الأحزاب السياسية والقوائم الانتخابية الحزبية، وتناولت الثانية دور المرأة في مناطق الاحتلال والصراعات المسلحة، وتناولت الثالثة القضية الفلسطينية والوسائل المتاحة للخروج من المأزق الراهن في ضوء اعتراف الإدارة الأمريكية بالقدس عاصمة موحدة لاسرائيل، أما الجلسة الأخيرة فقد تناولت المعايير الاجتماعية والثقافية والتربوية السائدة التي تحد من دور المرأة القيادي وسبل تغييرها.

وانطلاقا من واقع المرأة العربية وتطلعاتها الذي عبرت عنه وثيقة المرأة العربية التي أطلقها البرلمان العربي، وعملا بقرارات الأمم المتحدة ومنها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 والقرارات اللاحقة له، والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها معظم الدول العربية ومنها اتفاقية إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بكين، والأهداف التنموية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة، ونظرا للأهمية الشديدة لوجود المرأة في المفاوضات لحل النزاعات والصراعات وتمثيلها في جميع الهيئات واللجان المسؤولة عن إحلال الأمن والسلم في مجتمعها والمجتمع الدولي، وضرورة إشراكها في كل عمليات التنمية المستدامة بفاعلية، فقد خرجت شبكة "رائدات" بالتوصيات التالية:

هدف المؤتمر إلى رفع الوعي بأهمية التمثيل العادل للنساء قي مواقع صنع القرار، وفي مواقف الحرب والسلم، كقوة دافعة للأمن و السلام والتنمية والرخاء، يؤدي غيابها إلى تعطيل قوى المجتمع ويحول دون الوصول إلى مجتمعات عادلة يشترك فيها كل أبنائها من رجال ونساء في صنع القرارات التي تعود عليهم بالفائدة على المستويات القصيرة والمتوسطة والطويلة.

وناقش المؤتمر التحديات ونقاط الضعف التي ما زالت تؤدي إلى تدني نسب تمثيل النساء في مواقع صنع القرار، وفي مواقف الحرب والسلام وتأثير ذلك على حياة المواطنين ونوعية القرارات المتخذة وتراجع آفاق السلام ومؤشرات التنمية، وبخاصة في مجالات مساهمة المرأة في الاقتصاد والسياسة.

كما عرض المؤتمر رؤى شبكة "رائدات" والعضوات المشاركات للحلول الواقعية التي يمكن أن ترفع نسب تمثيل النساء في المجالس المنتخبة والأحزاب وفي مفاوضات الأمن والسلام، وتعمق تأثير وجودهن في تلك المواقع، وصولا إلى تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة بالمناصفة بين الجنسين في مواقع صنع القرار بحلول العام 2030

وسعى إلى الكشف عن نقاط القوة والفرص المتاحة أمام المرأة في مواقع القرار ومواقف الحرب والسلم في مناطق النزاعات المسلحة، وقدرتها على التأثير لإحلال الأمن واستدامة التنمية، ومنظور البرلمانيات والحزبيات للحلول الممكنة لدفع عملية السلام في الصراع العربي- الإسرائيلي قدما بعد التوسع في سياسات الاستيطان والتهويد، والاعتراف الأمريكي بيهودية الدولة والقدس عاصمة لإسرائيل، واستمرار الانقسام الفلسطيني على الأرض.

وناقش المؤتمر التحديات ونقاط الضعف التي أدت وتؤدي إلى تدني نسب تمثيل النساء في مواقع صنع القرارات، وفي مواقف الحرب والسلام، في الوطن العربي، وتأثير ذلك على حياة المواطنين ونوعية القرارات المتخذة وتراجع آفاق السلام ومؤشرات التنمية، وبخاصة في مجالات مساهمة المرأة في الاقتصاد والسياسة.

وخرج المؤتمر باقتراحات لتغيير المعايير الثقافية والصور النمطية في المناهج التربوية ووسائل الإعلام وخطاب المؤسسات الدينية التي تعيق وصول المرأة إلى مواقع القيادة، وإماطة اللثام عن المعيقات التي تقف في وجه المرأة وتحول دون تحقيق التنمية المستدامة، واقتراح البدائل الممكنة لإعادة بناء المنظومة الفكرية والقانونية في المجتمعات العربية بما يحقق العدالة ويعزز ثقافة حقوق الإنسان وحقوق المرأة.

كما طرح المؤتمر رؤية شبكة رائدات في الوصول إلى هذه المناصفة عبر ورقة سياسات اقترحتها الشبكة تتضمن التزامات تأخذها على عاتقها الحكومات و تترجمها البرلمانات العربية والاحزاب لاتخاذ إجراءات تدعم وصول النساء إلى مواقع القرار.

وخرج المؤتمر بعدد من التوصيات لتكون مصدر إلهام لموضوعات وأوراق السياسات القادمة التي ستقترحها الشبكة في باقي المجالات المتعلقة بالمناصفة بين الجنسين

**توصيات المؤتمر:أولا: تدعو شبكة رائدات الحكومات العربية إلى:**

التغلب على أسباب الانقسامات والخلافات البينية، وتعظيم القواسم المشتركة وتوحيد الصف نحو خدمة قضايا الأمة، وعلى رأسها رفع الاحتلال عن الأراضي الفلسطينية والعمل على إنهاء الصراعات الدامية في سوريا والعراق واليمن وليبيا والإرهاب في سيناء، ودعم صمود الشعب الفلسطيني ماديا ومعنويا ورفع الحصار عن غزة، وتوظيف كل الطرق المتاحة لحماية مدينة القدس والحفاظ على هويتها العربية والإسلامية والمسيحية.

إدماج النساء في جميع العمليات السياسية والاقتصادية والتنموية، بالأخص في المراحل الانتقالية وفي مواقف التحول الديمقراطي، بما في ذلك المفاوضات من أجل الأمن والسلام في مناطق الاحتلال والنزاع والحروب، وإشراكهن بشكل فاعل في خطط الرعاية والحماية والوقاية لتعزيز الأمن والسلام والتنمية.

تبني سياسات ترفع نسب تمثيل النساء في المواقع القيادية العليا المنتخبة والمعينة في السلطات الثلاث وفي القطاع الأهلي والخاص والأكاديميا بما لا يقل عن الثلث، وذلك عبر تخصيص مقاعد للنساء في مجالس الوزراء والقضاء ومجالس إدارة الشركات المساهمة العامة ومجالس أمناء الجامعات والمعاهد العليا والبلديات والمجالس المحلية وغرف الصناعة والتجارة والنقابات المهنية والعمالية وغيرها.

• تطوير المناهج التعليمية وأنماط التنشئة الاجتماعية والثقافية والدينية بما يعزز ثقافة العدالة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال ويشجع الأدوار القيادية للمرأة.

• إدماج منظور النوع الاجتماعي في التشريعات والسياسات والبرامج، والتوجه نحو الموازنات الفئوية والحساسة للنوع الاجتماعي.

• إنشاء هيئات ترصد أنماط التمييز ضد المرأة في مواقع القرار وفي الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والتربية والمنابر الدينية والوسائط الثقافية.

• انشاء مراكز مختصة بالمرأة وأدوارها في تعزيز السلام والأمن والتنمية

• تدريب النساء المرشدات والواعظات لمواجهة الافكار العنيفة والمتطرفة وتقويم السلوكيات والقيم التي تشجع النزاع في المجتمع .

**ثانيا: تدعو شبكة رائدات المجتمع الدولي وجميع القوى المحبة للسلام إلى:**

• تكثيف الضغوط السياسية والدبلوماسية والاقتصادية على اسرائيل لإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية ، والانسحاب من القدس الشرقية، والمبادرة إلى تفكيك المستوطنات والبؤر الاستيطانية غير الشرعية، ووقف سياسات التهويد والتهجير ومصادرة الأراضي، ورفع الحصار عن قطاع غزة، وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني، واعتبار جرائم الاحتلال في فلسطين جرائم حرب وإبادة جماعية.

• دعم التوجه الفلسطيني إلى عقد مؤتمر دولي ترعاه الامم المتحدة لإعلان قيام الدولة الفلسطينية المستفلة ذات السيادة على حدود ما قبل الخامس من حزيران لسنة 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وضمان حق العودة للاجئيين الفلسطينيين سندا لقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية وخاصة قرارات رقم (181) و(194) و (338) و(242).

**ثالثا: تدعو الشبكة البرلمانات والأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية ومنظمات المجتمع المدني في الوطن العربي إلى:**

• تنظيم حملات دولية لمناصرة قضايا المرأة العربية، وعلى رأسها قضية المرأة الفلسطينية، في جميع المحافل الدولية، وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق التي يهيمن عليها الاحتلال الاسرائيلي وبؤر النزاعات والصراعات المسلحة في المنطقة العربية، ومحاربة التطبيع الرسمي وغير الرسمي مع الاحتلال، واعتبار يوم النكبة الفلسطينية يوم حداد في البرلمانات العربية.   
• **رابعا: تدعو الشبكة منظمات الأمم المتحدة وجميع الهيئات التي تصدر التقارير حول أوضاع المنطقة إلى :**

• إجراء بحوث ودراسات علمية حول تأثير الحروب على كل من النساء والشباب والأطفال على حدة، وتبيان الضريبة المضاعفة التي تدفعها المرأة في الحروب وتأثرها ببيئة انعدام الأمن والسلام، وتخصيص مساحات متفردة في تلك التقارير لحالة النساء والفتيات في مناطق الصراع والمناطق تحت الاحتلال.

• تحويل الأرقام التي ترد في الإحصاءات عن ضحايا الاحتلال والحروب والنزاعات المسلحة الى قصص تروي حكاية النساء والرجال والأطفال في مواقع الصراع .

**شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة ” رائدات**

المعايطة: النساء أقل فسادا ونصف البرلمان يجب أن يكون من النساء  
الحروب: المرأة حققت إنجازات لكنها بحاجة إلى تحفيز عبر السياسات والتشريعات

في لقاء عقدته شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة "رائدات" بالتعاون مع نادي البرلمانيين وبرعاية وزير الشؤون السياسية والبرلمانية بتاريخ 1-8-2018، اعترف الوزير موسى المعايطة أن النساء أقل فسادا، وأن نصف المجلس يجب أن يكون من النساء ليعكس تركيبة عادلة للمجتمع، ممتدحا أداء النائبات، ومعبرا عن دعمه لتشريعات ترفع من تمثيل النساء في الأحزاب والبرلمان.

من جهتها، قالت رئيسة الشبكة د. رلى الحروب إن المرأة بشكل عام، والعربية والأردنية بشكل خاص حققت إنجازات مهمة على كل الصعد، كما تعكسها مؤشرات الفجوة الجندرية التي يصدرها البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة، ولكن مشاركتها السياسية والاقتصادية عربيا وأردنيا ما زالت دون المستوى وبحاجة إلى تحفيز عبر تبني سياسات وتشريعات ترفع من نسبة تمثيل النساء في مواقع القرار.

وأكدت الحروب أن الفجوة بين الجنسين في مجال المشاركة السياسية عالميا تصل إلى 77% بحسب آخر دراسة للبنك الدولي لسنة 2017، كما أن النسبة العالمية للمشاركة السياسية للنساء لا تتجاوز 23%، ونسبة وجودها في مجالس الوزراء لا تتعدى 18% عالميا، وهناك 18 سيدة يرأسن دولا أو حكومات عالميا بحسب إحصاءات الأمم المتحدة لسنة 2015، في حين لا تترأس أي سيدة أي حكومة أو دولة عربية، كما لا يوجد أي وزيرة داخلية أو دفاع أو قائدة أركان على مستوى المنطقة، مشيرة إلى أن المتوسط العام لمشاركة المرأة في البرلمانات العربية أقل من المتوسط العالمي بخمس نقاط، رغم التقدم الذي أحرزته المرأة العربية خلال العقد الأخير حيث قفزت نسبة تمثيلها في البرلمانات من 9% إلى 19.2%.

وحثت الحروب في كلمتها الحكومات والبرلمانات والأحزاب على تبني الإجراءات التي تقترحها ورقة السياسات التي طورتها شبكة "رائدات" لرفع نسبة تمثيل النساء في المواقع القيادية الحزبية والقوائم الانتخابية التي تشكلها الأحزاب، باعتبار الأحزاب روافع العمل السياسي، وهي المؤسسة القادرة على تأهيل النساء لتمثيل كل الشرائح عبر برنامج سياسي اقتصادي اجتماعي مدروس يعبر عن حاجات الشعب وتطلعاته، بالأخص القطاعات والفئات المهمشة كالنساء والأطفال والمسنين وذوي الإعاقات والفقراء.

كما عبر نائب رئيس نادي البرلمانيين د. مصطفى العماوي عن دعم النادي لنشاطات شبكة رائدات وتأييده لتوصيات الورقة المتعلقة بتعديل التشريعات والسياسات لرفع تمثيل النساء في الاحزاب والبرلمان.

وفي اللقاء التشاوري الذي عقد أمس الثلاثاء في فندق المريديان بحضور كثيف من مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات النسائية والأكاديميين والهيئات الدبلوماسية والأحزاب واعضاء مجلس الأمة والإعلام، استعرضت الناطق باسم الشبكة د. نوال الفاعوري الإجراءات التي تضمنتها الورقة ومن بينها تخصيص حوافز مالية إضافية للأحزاب التي تضم في هياكلها العليا وفي قواعدها الشعبية نسبة 30% فأكثر من النساء، وللقوائم الانتخابية الحزبية التي تحقق هذه النسب، وللمقاعد التي تتحصل عليها النساء الحزبيات في المجالس المنتخبة بما فيها البرلمان والبلديات ومجالس المحافظات والنقابات وغرف الصناعة والتجارة وغيرها.  
كما تضمنت الورقة مقترحات بإنشاء لجان للمساواة داخل الأحزاب وتحديد سقوف للمرشحين في جمع التبرعات في الحملات الانتخابية، وسقوف للإنفاق، لمساعدة النساء في منافسة الرجال الذين يظهرون عادة قدرة أعلى على جمع التبرعات والإنفاق المالي بسبب روابطهم الاجتماعية والاقتصادية.

واقترحت الورقة أيضا جملة من الإجراءات لتغيير الأنماط الثقافية والاجتماعية السائدة من بينها إدخال نماذج لسيدات قياديات في المناهج التربوية والبرامج الدينية، وإنشاء مرصد لرصد كل الممارسات التمييزية ضد النساء في وسائل الإعلام والأكاديميا والسياسة والاقتصاد وغيرها، وتخصيص صندوق لدعم الإنتاج الإعلامي والفني في القطاع الخاص الذي يقدم صورا إبجابية للمرأة في القيادة.

وقد توافق المجتمعون على تشكيل لجنة من شبكة رائدات مع الاحزاب وأعضاء مجلس الامة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية لصياغة نسخة أردنية من ورقة السياسات تخرج بتوصيات حول قانون الانتخاب والاحزاب ونظام تمويل الاحزاب.

هذا وكانت شبكة رائدات قد أطلقت ورقة سياسات في شهر إبريل تمثل إطارا عاما للعمل في الدول العربية، كانت قد طورتها بشكل تشاركي في ورشة عمل عقدتها في تونس وصوتت عليها عضوات الشبكة الكترونيا، ويأتي هذا اللقاء ضمن سلسلة من اللقاءات تعقدها الشبكة في كل العواصم العربية لتكييف الورقة بما يلائم البيئة السياسية والتشريعية لكل دولة، علما بأن الشبكة تضم في عضويتها 200 برلمانية حالية وسابقة من 14 دولة عربية، وينتخب مكتبها التنفيذي كل عامين.

**اللقاء الأول للجنة الصياغة المشتركة في الأردن**

انعقد اللقاء الأول للجنة المشتركة بتاريخ 27-8-2018، لصياغة ورقة السياسات الأردنية حول رفع نسبة تمثيل النساء في الأحزاب والقوائم الانتخابية الحزبية.

وضمت اللجنة المشتركة عددا من عضوات شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة "رائدات"/فرع الأردن، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني والأحزاب ووزارة الشؤون السياسية، وذلك لتكييف محتوى ورقة السياسات العربية التي أطلفتها الشبكة في شهر إبريل، ليلائم البيئة التشريعية والسياسية والاجتماعية الاردنية.

وقد توافق المجتمعون على عدد من النقاط التي تضمنتها الورقة والتي تتطلب إجراء تعديلات على نظام المساهمة في تمويل الأحزاب السياسية، بما يكفل تحقيق تمثيل نسائي أوسع في قواعد الحزب وهياكله القيادية وفي مرحلتي الترشح ضمن القوائم الانتخابية الحزبية في جميع الانتخابات والفوز بالمقاعد في المجالس المنتخبة.

ومن ضمن البنود التي تم التوافق عليها كاقتراحات لتعديل نظام التمويل:  
- إضافة بند يتعلق بتخصيص دعم إضافي للحملات الانتخابية التي يخوضها الحزب في كل المجالس المنتخبة ( برلمان، بلديات، لا مركزية).  
-إإضافة بند يتعلق بتخصيص حوافز مالية إضافية للقوائم التي ترشح نساء تعادل نسبة وجودها في القوائم الانتخابية المترشحة.  
-إلغاء الحد الأعلى المتعلق بتخصيص مكافأة مالية عن كل مقعد يفوز به الحزب في الانتخابات ( نص النظام على حد أعلى خمسة مقاعد) وجعل عدد المقاعد مفتوحا ورفع المكافأة المالية إلى خمسة آلاف دينار للمقعد.  
- تخصيص دعم مالي إضافي للحزب لكل مقعد حصلت عليه امرأة.   
- تخصيص حصة تمويلية إضافية للحزب الذي يضم في عضويته 30% من النساء فأكثر، وحصة تمويلية إضافية للحزب الذي يحقق في هياكله القيادية العليا نسبة 30% من النساء فأكثر، وحصة تمويلية إضافية للحزب الذي ترأسه امرأة أو ترأس مجلسه المركزي أو مكتبه السياسي.  
- تخصيص حصة تمويلية إضافية للحزب الذي ينشئ أو يستحدث في نظامه الأساسي وضمن هياكله القيادية لجنة للمساواة بين الجنسين وضمان تكافؤ الفرص تكون مهمتها مراقبة نشاطات الحزب لضمان تحقيق التوازن بين الجنسين في نشاطات الحزب وهياكله القيادية.  
- تخصيص حصة تمويلية إضافية لدعم النشاطات الحزبية التي تحقق العدالة والمساواة بين الجنسين سواء كانت موجهة لأعضاء الحزب او لقواعده الانتخابية.  
- تخصيص بند يلزم الحزب بإعادة ثلث حصته في التمويل الحكومي للحملات الانتخابية، في حال لم يقدم إثباتات بتوزيع موارده المالية والبشرية بشكل متساو بين المرشحين من الجنسين في الحمل الانتخابية.

**اللقاء الثاني للجنة الصياغة المشتركة في الأردن**

انعقد الاجتماع الثاني في 5-9-2018 للجنة المشتركة المنبثقة من اللقاء الحواري الذي عقدته شبكة رائدات لرفع نسبة تمثيل المرأة في الأحزاب والقوائم الانتخابية الحزبية.  
وحضر الاجتماع اليوم كل من رئيسة الشبكة سعادة د. رلى الفرا الحروب، وأمين عام حزب التيار الوطني معالي د. صالح رشيدات، ومنسق تيار التجديد الحزبي عطوفة د. حمدي مراد، وعضو شبكة رائدات سعادة فاطمة أبو عبطة، ومنسقة مبلتقى البرلمانيات الاردنيات سعادة رسمية الكعابنة، ورئيسة الشبكة النسائية من أجل الديمقراطية رئيسة معهد القيادات النسائية العربية إيمان الحسين، ورئيسة قسم المرأة في وزارة الشؤون السياسية د. جمان الدهامشة، ورئيسة قسم منظمات المجتمع المدني في وزارة الشؤون السياسية هبة الطورة، وممثلة برنامج الاتحاد الاوروبي لدعم مؤسسات المجتمع المدني لدى وزارة الشؤون السياسية أسيل شعبان،   
و ممثلة ائتلاف الاحزاب الوسطية بشرى عربيات. وخرجت اللجنة بتوصيات حول النظام الانتخابي وكيفية تعزيز عمل الاحزاب ودعم المرأة في الاحزاب والقوائم الانتخابية منها:  
- إضافة قائمة وطنية حزبية مغلقة للنظام الانتخابي الحالي على أن لا تقل نسبة المقاعد المخصصة لها عن 30% من إجمالي مقاعد البرلمان كي تتمكن من تشكيل كتلة حرجة حزبية مؤثرة في السياسات العامة ومخرجات مجلس النواب.  
- النص على أن لا تقل نسبة النساء في القوائم الحزبية الوطنية عن 30% .  
- النص على مقعد للمرأة عن كل دائرة محلية، وهو ما يرفع نسبة النساء عبر الدوائر والقوائم الوطنية الحزبية إلى 33% من إجمالي المقاعد، ويمكن النساء من تشكيل كتلة حرجة في البرلمان تدفع قدما بقضايا المرأة والأسرة وتمكن النساء من التأثير في مسار القرار البرلماني.  
- تعزيز دور البلديات ومجالس المحافظات المنتخبة، عبر تعديل قانون البلديات وقانون اللامركزية وتفعيل الادوات المتاحة لأعضاء هذه المجالس لتمثيل المواطنين مناطقيا وجهويا وتقديم الخدمات المطلوبة، ورفع حصة المرأة في مجالس اللامركزية، والنص صراحة على ترشح الأحزاب لمجالس اللامركزية والبلديات ضمن نظام انتخابي داعم للأحزاب، وهو ما يتيح للنواب الانتقال من الدور الخدمي إلى التمثيل السياسي، ويشعر المواطنين بجدية الدولة في اعتماد الأحزاب كهيكل أساسي للإصلاح الديمقراطي، مسهما بالتالي في تشجيع المواطنين، بالأخص النساء على الانتماء للأحزاب ودعمها والتصويت لها والترشح على أسس حزبية..

- تعديل نظم الجامعات وأدلة الطلبة ووتعليمات انتخاب مجالس الطلبة، لإباحة العمل الحزبي والترشح على أساس الانتماء الحزبي بالاضافة الى المستقلين في نظام يحاكي انتخابات مجلس النواب بعد اضافة القوائم الوطنية الحزبية.  
- تعديل نظام الخدمة المدنية لإزالة كل العوائق أمام العمل الحزبي  
- تعديل استمارات التقدم بطلب للحصول على بعثة أو منحة جامعية طلابية من التعليم العالي أو الديوان الملكي أو رئاسة الوزراء لإزالة شرط " أن لا يكون المتقدم حزبيا"  
- تعديل العقود التي يوقعها أعضاء هيئة التدريس مع الجامعات والتي تتضمن شرط " أن لا يكون المدرس حزبيا"  
- تعديل قوانين النقابات والجامعات والبلديات واللامركزية للنص على قوائم حزبية بتمثيل نسائي لا يقل عن 30% في تلك القوائم.

عمل خطة توعوية شاملة بالتعاون بين وزارة الشؤون السياسية والاحزاب والنقابات ووزارة الاوقاف والتربية والتعليم العالي والإعلام ومنظمات المجتمع المدني لبث رسائل توعوية حول ضرورة الانتماء الحزبي، وعمل ندوات وورشات عمل ومؤتمرات وبرامج تلفزيونية واذاعية وومضات تبث عبر وسائط التواصل الاجتماعي بما يعزز الفكر الحزبي ويشجع الشباب والنساء على الانتماء للأحزاب والترشح من خلالها.  
- تكثيف الانشطة المدرسية والجامعية التي تعزز العمل الحزبي وتعرف الشباب والشابات بالاحزاب وأهميتها من خلال مناهج التربية الوطنية والمدنية في كل مراحل التعليم والتعليم العالي.  
- تفعيل البرلمان المدرسي وتشجيع الطلبة على محاكاة عمل الأحزاب وتقمص صفة حزبية أثناء ممارستهم للعمل البرلماني المدرسي  
- إحياء برلمان الشباب على أن يكون مشكلا من شباب الأحزاب والجامعات والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني وممثلي المحافظات وأن يعتمد في انتخابه نفس النظام الانتخابي الذي يعتمد القوائم الوطنية الحزبية المغلقة بالاضافة الى قوائم الدوائر المحلية  
- محاكاة نموذج البرلمان عبر نشاطات لا منهجية في المدارس والجامعات تحاكي العمل البرلماني على غرار نموذج UN Model

هذا وستناقش اللجنة في اجتماعها القادم قانون الاحزاب والممارسات المطبقة على أرض الواقع بما يمكن الأحزاب بوجه عام والنساء بوجه خاص من تفعيل العمل الحزبي ليكون الرافعة الأساسية للعمل السياسي والانتخابي في الاردن.

**شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة ” رائدات ”**

شاركت شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة "رائدات" في ورشة عمل عقدت بتنظيم من المعهد السويدي في الاسكندرية والمعهد الدنماركي في القاهرة بتاريخ 8 الى 11 اكتوبر 2018.

وتأتي الورشة في إطار التحضير لزيارة السويد والدنمارك للاطلاع على التجربة الرائدة للبلدين في إطار المساواة بين الجنسين في الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

وتبادلت البرلمانيات العربيات بحضور قيادات من المعهد الدنماركي في القاهرة والمعهد السويدي في الاسكندرية الخبرات حول أوضاع المرأة في المنطقة العربية وما حققته من إنجازات وما تواجهه من تحديات على جميع الصعد: سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

وتأتي هذه الورشة ضمن برنامج من ثلاث مراحل ينظمه المعهدان السويدي والدنماركي يتضمن زيارة تقوم بها الشبكة لكل من الدنمارك والسويد لتبادل الخبرات حول تمكين النساء ورفع نسبة المشاركة السياسية والاقتصادية في مواقع القرار ثم ورشة تقييمية لنتائج الزيارة.

**شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة ” رائدات ”**

14 اكتوبر 2018فندق جراند فيللا السودان

**اللقاء الحواري في الخرطوم حول ورقة السياسات العربية التي أطلقتها شبكة رائدات لرفع نسبة تمثيل النساء في الاحزاب والقوائم الانتخابية الحزبية.**

عقدت شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة " رائدات" بالشراكة مع الهئية القومية للبرلمانيات السودانيات ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية / الحزب الوطني الاسكتلندي في الخرطوم لقاءا حواريا حول ورقة السياسات العربية التي أطلقتها الشبكة لرفع نسبة تمثيل النساء في الأحزاب السياسية والقوائم الانتخابية الحزبية.  
وافتتحت اللقاء رئيسة الهيئة القومية للبرلمانيات السودانيات التي تحدثت عن دور المرأه السودانية وريادتها وأكدت أن الأحزاب السياسية هي روافد العمل السياسي ومسئولة عن صناعة القيادات.

كما تحدثت مُمثلة شبكة "رائدات" في السودان وعضو المكتب التنفيذي فيها الأستاذه عبلة المهدي عن الشبكة وأهدافها ودورها في تمكين المرأه سياسيا في المحيط العربي، وشرحت التوصيات التي تضمنتها ورقة السياسات العربية، مثمنة دور رئيسة الشبكة د. رلى الحروب وعضوات المكتب التنفيذي في تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها الشبكة.

ثم ألقت السيدة إيما ارمشو رئيسة مكتب الحزب الوطني الأسكتلندي في منظمة وستمنستر للديمقراطيه كلمة عن الشراكة مع شبكة البرلمانيات العربيات (رائدات) في دعم المرأة العربية وتطلعاتها للمشاركة الكاملة في صنع القرار، مؤكدة ضرورة تمكين المرأة في المواقع القيادية والأوفي ختام الجلسة الافتتاحية ألقت ممثلة نائب المجلس الوطني د. حياة الماحي كلمة أكدت فيها علي دور المرأه السودانيه وريادتها تشريعياً وتنفيذياً ، وتم تكريم نائبة رئيس المجلس الوطني والسيدة إيما أرمشو من قبل شبكة رائدات والهيئة القومية للبرلمانيات السودانيات.

وفي الجلسة الثانية تم تقديم ورقة السياسات العربية التي أطلقتها الشبكة لرفع نسبة مشاركة النساء في المواقع القيادية الحزبية والقوائم الانتخابية الحزبية، ومناقشتها بهدف التوصل إلى ورقة محلية تناسب الواقع السوداني وتوصي بإجراءات عملية تنسجم مع البيئة التشريعية والسياسية والاجتماعية في السودان. وقدمت الورقة باسم الشبكة الأستاذة مريم عبد القادر نائبة رئيس الهيئة، كما أدارت الجلسة الأستاذة ساميه حسن سيد أحمد رئيسة الهيئه سابقاً ونائبة رئيس القطاع الخارجي في حز ب المؤتمر الوطني وعضو المكتب التنفيذي السابق عن شبكة "رائدات"، بحضور مقررة الجلسة الأستاذة سمية الشائب.

وقدمت د. سهير صلاح عضو المجلس الوطني وعضو هيئه البرلمانيات عن حزب المؤتمر الشعبي مداخلة ثرية في الموضوع، ثم دار النقاش مع البرلمانيات والحزبيات المشاركات.

وخرج اللقاء بالتوصيات التالية وجميعها داعمة لورقة السياسات التي أطلقتها شبكة رائدات:   
• مواصلة إيجاد آليات من الدول العربية المنضوية تحت شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة – للدفع بالمرأة في المواقع القيادية: الحزبيه والسياسيه والتنفيذيه والتشريعيه .  
• المطالبه بزياده كوتا المشاركة السياسية للنساء الي 35%.  
• رفع تمثيل المرأة في كل القوائم الحزبية وجميع الدوائر الجغرافية .  
• رفع تمثيل النساء في هياكل مفوضية الانتخابات إلى ما لا يقل عن 30% .  
• رفع تمثيل المرأه في كل درجات الخدمه المدنيه حيث أن المرأه توجد في قاعدة هرم الخدمه المدنيه ومداخلها بنسب عاليه ، ولكنها لا تمثل بعدالة في المواقع القيادية. • رفع تمثيل المرأه في الجهاز التنفيذي في المواقع السياسيه ضمن الوزارات السياديه المهمه، والمشاركة في الحكم المحلي تشريعياً وتنفيذياً.  
• تدريب القيادات النسوية العليا والوسيطة في الأحزاب السياسية.

• التشبيك بين نساء الأحزاب السياسية علي مستوى الوطن العربي لتبادل الخبرات وتفعيل القوة الجماعية لهن .

• مواصلة التنسيق بين النساء في البرلمانات العربية من خلال شبكة رائدات لوضع تشريعات تمكن النساء سياسياً واقتصادياً وأجتماعياً والاستفادة من الخبرات المشتركة والمتشابهة.

• العمل علي زيادة حصة الاحزاب التي ترأسها نساء من التمويل الحكومي.

**شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة ” رائدات ”**

تصريح صحفي صادر عن المكتب التنفيذي لشبكة "رائدات"

شاركت شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة"رائدات" في زيارة للكويت لحضور الملتقى الثامن الذي نظمته مركز دراسات وأبحاث المرأة بكلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت بتاريخ 24/10/2018-22

وتبادلت البرلمانيات العربيات للمساواة الخبرات حول أوضاع المرأة في المنطقة العربية وما حققته من إنجازات وما تواجهه من تحديات على جميع الصعد: سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

واتى هذا الملتقى ليتحدث عن أوضاع المرأة في الكويت حيث تم الطلب من عضوات شبكة رائدات تبادل الخبرات حول تمكين النساء و كيفية رفع نسبة المشاركة السياسية والاقتصادية في مواقع صنع القرار وترتيب ورشات تدريبية للراغبات في الترشح لمجلس النواب وذلك للخبرة العملية التي تتمتع بها عضوات الشبكة.

حيث يهدف مركز دراسات وأبحاث المرأة الى الجمع ما بين المنظمات النسائية والمؤسسات الأكاديمية والحكومية ووكالات الأمم المتحدة والجهات الرئيسية الأخرى. ويعتبر منصة مفتوحة للمنا

**شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة ” رائدات ”**

تصريح صحفي   
صادر عن المكتب التنفيذي لشبكة "رائدات"عمان في 11/11/ 2018

شاركت شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة"رائدات" في زيارة رسمية لكل من الدنمارك والسويد امتدت خمسة أيام وذلك للاطلاع على تجربتهما الرائدة في مجال المشاركة السياسية والاقتصادية للنساء في مواقع القرار، ومنظومة التأمينات الاجتماعية والصحية الفريدة التي توفرها الدولتان للمواطنين والمقيمين.

والتقت الشبكة باللجان البرلمانية المعنية بالمساواة بين الجنسين في كل من البرلمان الدنماركي والسويدي وبعدد من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية والصحة والتنمية الاجتماعية والسكان في كل من الدولتين وبعدد من المنظمات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بشؤون المرأة وحقوق الإنسان، كما تعرفت العضوات على تجربة ديوان المظالم في الدنمارك وما شابها من تطورات

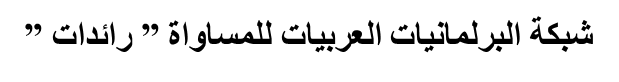
نظم الدعوة كل من المعهد الدنماركي في القاهرة والمعهد السويدي في الاسكندرية بالتعاون مع المكتب التنفيذي لشبكة رائدات، وضم الوفد الزائر عشرا من العضوات بينهن الرئيسة والناطق الرسمي وعدد من عضوات المكتب التنفيذي والهيئة العامة.

وأكدت رئيسة الشبكة د. رلى الحروب على أهمية الزيارة وتبادل الخبرات والمعلومات، خاصة وأن كلا من السويد والدنمارك تحتلان مواقع متقدمة على جميع مؤشرات الفجوة الجندرية، مشيدة بالمنظومة التشريعية الرائدة التي تبنتها الدولتان في مجال حقوق المرأة وحقوق الإنسان، والتي أنتجت سياسات حكومية منسجمة تخصع للمراجعة والتطوير بشكل دوري، ينفذها أشخاص ملتزمون بإنجاحها في كل الهرم الإداري، ويدافع عنها النواب من الجنسين باعتبارها ركنا للديمقراطية ودولة الرفاه الاجتماعي

مشددة على أن أهم ما يميز التجربة السويدية والدنماركية هو توفر الإرادة السياسية على جميع المستويات من أجل تحقيق مجتمع ديمقراطي عادل تشارك فيه النساء والرجال على قدر المساواة ويحظى فيه الجميع بتمثيل عادل يحقق التنمية الشاملة والمستدامة ويضمن استثمار جميع الموارد البشرية على أكمل وجه.

ووجهت الحروب شكرها للمعهدين السويدي والدنماركي ووزارتي الخارجية في كل من البلدين، مشيرة إلى أن شبكة "رائدات" ستوظف المعلومات والخبرات التي خرجت بها من الزيارة في أوراق السياسات القادمة التي ستصدرها، بما يمكن المرأة العربية من الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية ويسهل تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمساواة بين الجنسين بحلول العام 2030.

قشات العامة بشأن المسائل المتعلقة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الخليجية



رائدات تعقد ثالث لقاءاتها التشاورية حول ورقة السياسات العربية المتعلقة برفع تمثيل النساء في الاحزاب والقوائم الانتخابية الحزبية في القاهرة

عقدت شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة "رائدات" اليوم الموافق 21 نوفمبر اللقاء التشاورى حول ورقة السياسات التى أطلقتها الشبكة لرفع نسبة تمثيل النساء في الأحزاب والقوائم الانتخابية الحزبية

أجري اللقاء في مقر منظمة المرأة العربية في القاهرة، وبرئاسة مشتركة من عضو المكتب التنفيذي لشبكة رائدات الاستاذة ماجدة النويشي ود. فاديا كيوان الأمين العام لمنظمة المرأة العربية.

حضر اللقاء نخبة من النواب والنائبات والمستشارين القانونيين والاحزاب ومنظمات المجتمع المدني وممثلي وسائل الإعلام

وناقش الحضور محتويات ورقة السياسات مشيدين بالتوصيات الواردة فيها، وتقرر تشكيل لجنة صياغة محلية للخروج بورقة مصرية تقترح تعديلات محددة على قوانين الانتخاب والاحزاب ضمن البيئة التشريعية والسياسية المصرية وبشراكة مع الاطراف والجهات ذات الصلة.

وسيتم الاعلان عن الورقة المصرية حال انتهاء أعمال لجنة الصياغة المحلية في مؤتمر وطني يعقد لهذه الغاية

**المؤتمر الوطني لإعلان ورقة السياسات الأردنيةالتي انبثقت عن ورقة السياسات العربية**

**لرفع نسبة تمثيل النساء في المواقع القيادية الحزبية وفي القوائم الانتخابية التي تشكلها الأحزاب**

عقدت شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة "رائدات" مؤتمرا وطنيا صباح اليوم في عمان، لإطلاق ورقة السياسات الأردنية حول "رفع نسبة تمثيل المرأة في الواقع القيادية الحزبية والقوائم الانتخابية التي تشكلها الأحزاب.

عقد المؤتمر برعاية وزير الشؤون السياسية والبرلمانية المهندس موسى المعايطة الذي عبر عن دعمه لتوصيات الورقة، ووعد بإدماج الكثير منها في التعديلات التشريعية القادمة، وحظي بمشاركة حزبية وبرلمانية مؤثرة وحضور واسع لسياسيين وإعلاميين، ومنظمات مجتمع مدني حقوقية ونسوية وهيئات دولية، بالإضافة إلى عضوات الشبكة

وقالت رئيسة الشبكة د. رلى الحروب إن تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار بعدالة ليس حقا من حقوق الإنسان فحسب، بل ركن أساس للديمقراطية وثقافة المواطنة، ومطلب للتنمية المستدامة، وأكدت أن الورقة خرجت بمقترحات عملية تشريعية وإجرائية على عدة محاور ومستويات من شأنها إن وضعت في حيز التطبيق تغيير الخارطة السياسية للعمل الحزبي في الأردن، وتعزيز مشاركة النساء على نطاق واسع وفعال، يحسن من ترتيب الأردن على مؤشرات تجسير الفجوة بين الجنسين، ويدفع بعملية التنمية المستدامة إلى الأمام، ويحقق العدالة والمساواة للجميع، ويعزز التحول الديمقراطي نحو دولة القانون والمؤسسات التي تعتمد النزاهة والشفافية والمشاركة الفاعلة لجميع المواطنين أركانا للمواطنة، وتستجيب للدستور الاردني ولالتزامات الأردن الدولية، وترفد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية بخطوات ملموسة تحقق قفزات نوعية تنقل الأردن إلى مصاف الدول التي تعلي من حقوق الإنسان

وأشارت الناطق باسم الشبكة د. نوال الفاعوري إلى المحاور الأربعة التي تضمنتها توصيات الورقة والتي تضمنت اقتراحات بتعديلات واسعة على نظام المساهمة في تمويل الأحزاب وتعديلات طوعية على النظم الأساسية للأحزاب، وتعديلات على قانون الانتخاب، واقتراح بإنشاء برامج ومشاريع وصناديق لتغيير المعايير الثقافية والاجتماعية التي تعوق المشاركة الكاملة للمرأة في السياسة والاقتصاد، ورزمة من التعديلات التشريعية والسياسية واقتراحات تغيير الممارسات لدعم العمل الحزبي بشكل عام وتفعيل الأحزاب وتمكينها من تشكيل حكومات برلمانية.

كما شكرت عضوات الشبكة الشركاء الوطنيين الذين أسهموا في صياغة ورقة السياسات الأردنية التي انبثقت عن ورقة السياسات العربية التي أطلقتها الشبكة في مارس- إبريل الماضي من تونس بمشاركة واسعة للبرلمانيات العربيات.  
وقد جاءت توصيات الورقة ضمن محاور أربعة تمت صياغتها بشكل توافقي بين عضوات شبكة رائدات ونادي البرلمانيين الأردنيين، وملتقى البرلمانيات الأردنيات، وائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، وتيار التجديد، وائتلاف الأحزاب القومية واليسارية، وائتلاف الأحزاب الوطنية، وحزب حشد، وحزب الرسالة، وحزب أردن أقوى، والحزب الديمقراطي الاجتماعي، والمنظمة العربية للتمكين، والشبكة النسائية من أجل الديمقراطية، وبمشاركة ممثلين عن وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية

عقد المؤتمر على جلستين: أدار الجلسة الافتتاحية الناطق باسم الشبكة د. نوال الفاعوري، وألقى كلمات الافتتاح كل من رئيسة الشبكة د. رلى الحروب ونائب رئيس نادي البرلمانيين د. مصطفى العماوي، ووزير الشؤون السياسية والبرلمانية م. موسى المعايطة، ثم اختتمت الجلسة الافتتاحية بعرض بصري يلخص نشاطات الشبكة.

بعد الجلسة الافتتاحية أدار الحوار في الجلسة الأولى أمين عام حزب الرسالة الوزير الأسبق د. حازم قشوع، وألقى الشركاء في ورقة السياسات الأردنية كلماتهم معبرين عن دعمهم للورقة وتوصياتها، كما استعرضت عضوات شبكة رائدات ( نجاح العزة، د. رلى الحروب، فاطمة أبو عبطة، د. أمل الرفوع) أبرز توصيات الورقة، داعيات إلى إدماجها ضمن التعديلات التشريعية المقبلة على نظام المساهمة المالية في تمويل الأحزاب وقانون الأحزاب وقانون الانتخابات العامة وقوانين البلديات واللامركزية، بالاضافة الى نظم تعليمات الجامعات وأدلة الطلبة وعقود أعضاء هيئة التدريس ونماذج المنح والمكرمات الحكومية التي تقدم للطلبة من الديوان الملكي ومن رئاسة الوزراء والتعليم العالي.

ودار حوار حول الورقة بين الحضور بين مؤيد ومعارض، ثم اختتمت الجلسة عضو الشبكة آمنة الغراغير.

وألقى كلمات الشركاء في الجلسة الأولى كل من :

* رئيسة تحالف البرلمانيات للعنف ضد المرأة النائب وفاء بني مصطفى
* مقررة ملتقى البرلمانيات الأردنيات النائب هدى العتوم
* مقررة لجنة المرأة في البرلمان النائب علياء أبو هليل
* رئيس ائتلاف الأحزاب الوطنية د. مد الله الطراونة
* أمين عام حزب حشد السيدة عبلة أبو علبة
* نائب امين عام حزب التيار الوطني / منسق تيار التجديد د. حمدي مراد
* ممثل أمين عام حزب الوحدة الشعبية /منسق الاحزاب القومية واليسارية عبد المجيد دنديس
* أمين عام الحزب الديمقراطي الاجتماعي جميل النمري
* نائب أمين عام حزب الاتحاد الوطني أحمد الجالودي
* رئيس المجلس المركزي في حزب أردن أقوى حيدر العوايدة
* بالإضافة إلى رئيسة قسم المرأة في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية الدكتورة جمان الدهامشة

 بيان شكر  
صادر عن شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة "رائدات"  
إشراك المرأة في السياسة والاقتصاد ضرورة للتنمية المستدامة، والأردن بحاجة إلى إقرار سياسة عامة تحقق المناصفة بحلول العام 2030  
عمان في 10 ديسمبر 2018

تثمن شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة "رائدات" الرعاية الكريمة لمعالي وزير الشؤون السياسية والبرلمانية للمؤتمر الوطني الذي أطلقت فيه الشبكة ورقة السياسات الأردنية الخاصة برفع تمثيل المرأة في المواقع القيادية الحزبية والقوائم الانتخابية، بمشاركة عدد من الأحزاب السياسية والهيئات البرلمانية وقوى المجتمع المدني.  
وتشكر الشبكة كل الشركاء الوطنيين الذين شاركوا في أعمال لجنة الصياغة التي أسفرت عن توصيات في أربعة محاور لتحقيق الهدف المنشود، تناول الأول تعديلات تشريعية على نظام المساهمة في تمويل الأحزاب وتعديلات طوعية على النظم الأساسية للاحزاب لرفع تمثيل النساء في المواقع القيادية إلى ما لا يقل عن 30% مقابل حوافز مالية تقدمها الحكومة، والثاني تعديلات على النظام الانتخابي في قانون الانتخاب لإدراج قائمة وطنية عامة تشكلها الأحزاب أو الائتلافات الحزبية وتتكون من 30% نساء بحد أدنى وبحوافز مالية إضافية تتناسب مع عدد النساء في القائمة ومع المقاعد التي فازت بها المرأة، والثالث إجراءات عملية لتغيير المعايير الثقافية والاجتماعية التي تحول دون قيادة المرأة تتضمن إنشاء برامج وصناديق ومراصد للحد من التمييز وضبط المفردات ونشر ثقافة حقوق الإنسان وحقوق المرأة، والرابع إجراءات لتعزيز عمل الأحزاب

وتخص الشبكة بالشكر الشركاء في لجنة الصياغة، وهم :   
نادي البرلمانيين الأردنيين، ملتقى البرلمانيات الأردنيات، ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، تيار التجديد، ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية، ائتلاف الأحزاب الوطنية، حزب حشد، حزب الرسالة، حزب أردن أقوى، الحزب الديمقراطي الاجتماعي، المنظمة العربية للتمكين، الشبكة النسائية من أجل الديمقراطية، الذين كان لجهودهم ونقاشاتهم أثناء اجتماعات اللجنة أكبر الأثر في التوصل إلى رزمة من الإجراءات العملية الكفيلة ليس فقط بدفع المرأة الحزبية إلى الأمام، بل بتعزيز عمل الأحزاب الأردنية بوجه عام.  
وتدعو الشبكة جميع الجهات ذات الصلة، وعلى رأسها البرلمان والأحزاب والحكومة إلى جلسات لمناقشة تلك التوصيات وتحويلها إلى مخرجات تشريعية وسياسية.  
كما تدعو الشبكة الجمهور الاردني الكريم إلى الاطلاع على ورقة السياسات كاملة والتي تضمنت مقترحات عملية من شأنها إن وضعت في حيز التطبيق تغيير الخارطة السياسية للعمل الحزبي في الأردن، وتعزيز مشاركة النساء على نطاق واسع وفعال، يحسن من ترتيب الأردن على مؤشرات تجسير الفجوة بين الجنسين، ويدفع بعملية التنمية المستدامة إلى الأمام، ويحقق العدالة والمساواة للجميع، ويعزز التحول الديمقراطي نحو دولة القانون والمؤسسات التي تعتمد النزاهة والشفافية والمشاركة الفاعلة لجميع المواطنين أركانا للمواطنة، وتستجيب للدستور الاردني ولالتزامات الأردن الدولية، وترفد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية بخطوات ملموسة تحقق قفزات نوعية تنقل الأردن إلى مصاف الدول التي تعلي من حقوق الإنسان. وتخص الشبكة بالشكر الشركاء في لجنة الصياغة، وهم :   
نادي البرلمانيين الأردنيين، ملتقى البرلمانيات الأردنيات، ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، تيار التجديد، ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية، ائتلاف الأحزاب الوطنية، حزب حشد، حزب الرسالة، حزب أردن أقوى، الحزب الديمقراطي الاجتماعي، المنظمة العربية للتمكين، الشبكة النسائية من أجل الديمقراطية، الذين كان لجهودهم ونقاشاتهم أثناء اجتماعات اللجنة أكبر الأثر في التوصل إلى رزمة من الإجراءات العملية الكفيلة ليس فقط بدفع المرأة الحزبية إلى الأمام، بل بتعزيز عمل الأحزاب الأردنية بوجه عام.  
وتدعو الشبكة جميع الجهات ذات الصلة، وعلى رأسها البرلمان والأحزاب والحكومة إلى جلسات لمناقشة تلك التوصيات وتحويلها إلى مخرجات تشريعية وسياسية.  
كما تدعو الشبكة الجمهور الاردني الكريم إلى الاطلاع على ورقة السياسات كاملة والتي تضمنت مقترحات عملية من شأنها إن وضعت في حيز التطبيق تغيير الخارطة السياسية للعمل الحزبي في الأردن، وتعزيز مشاركة النساء على نطاق واسع وفعال، يحسن من ترتيب الأردن على مؤشرات تجسير الفجوة بين الجنسين، ويدفع بعملية التنمية المستدامة إلى الأمام، ويحقق العدالة والمساواة للجميع، ويعزز التحول الديمقراطي نحو دولة القانون والمؤسسات التي تعتمد النزاهة والشفافية والمشاركة الفاعلة لجميع المواطنين أركانا للمواطنة، وتستجيب للدستور الاردني ولالتزامات الأردن الدولية، وترفد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية بخطوات ملموسة تحقق قفزات نوعية تنقل الأردن إلى مصاف الدول التي تعلي من حقوق الإنسان. وتخص الشبكة بالشكر الشركاء في لجنة الصياغة، وهم :   
نادي البرلمانيين الأردنيين، ملتقى البرلمانيات الأردنيات، ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، تيار التجديد، ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية، ائتلاف الأحزاب الوطنية، حزب حشد، حزب الرسالة، حزب أردن أقوى، الحزب الديمقراطي الاجتماعي، المنظمة العربية للتمكين، الشبكة النسائية من أجل الديمقراطية، الذين كان لجهودهم ونقاشاتهم أثناء اجتماعات اللجنة أكبر الأثر في التوصل إلى رزمة من الإجراءات العملية الكفيلة ليس فقط بدفع المرأة الحزبية إلى الأمام، بل بتعزيز عمل الأحزاب الأردنية بوجه عام.  
وتدعو الشبكة جميع الجهات ذات الصلة، وعلى رأسها البرلمان والأحزاب والحكومة إلى جلسات لمناقشة تلك التوصيات وتحويلها إلى مخرجات تشريعية وسياسية.  
كما تدعو الشبكة الجمهور الاردني الكريم إلى الاطلاع على ورقة السياسات كاملة والتي تضمنت مقترحات عملية من شأنها إن وضعت في حيز التطبيق تغيير الخارطة السياسية للعمل الحزبي في الأردن، وتعزيز مشاركة النساء على نطاق واسع وفعال، يحسن من ترتيب الأردن على مؤشرات تجسير الفجوة بين الجنسين، ويدفع بعملية التنمية المستدامة إلى الأمام، ويحقق العدالة والمساواة للجميع، ويعزز التحول الديمقراطي نحو دولة القانون والمؤسسات التي تعتمد النزاهة والشفافية والمشاركة الفاعلة لجميع المواطنين أركانا للمواطنة، وتستجيب للدستور الاردني ولالتزامات الأردن الدولية، وترفد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية بخطوات ملموسة تحقق قفزات نوعية تنقل الأردن إلى مصاف الدول التي تعلي من حقوق الإنسان. وتخص الشبكة بالشكر الشركاء في لجنة الصياغة، وهم :   
نادي البرلمانيين الأردنيين، ملتقى البرلمانيات الأردنيات، ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، تيار التجديد، ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية، ائتلاف الأحزاب الوطنية، حزب حشد، حزب الرسالة، حزب أردن أقوى، الحزب الديمقراطي الاجتماعي، المنظمة العربية للتمكين، الشبكة النسائية من أجل الديمقراطية، الذين كان لجهودهم ونقاشاتهم أثناء اجتماعات اللجنة أكبر الأثر في التوصل إلى رزمة من الإجراءات العملية الكفيلة ليس فقط بدفع المرأة الحزبية إلى الأمام، بل بتعزيز عمل الأحزاب الأردنية بوجه عام.  
وتدعو الشبكة جميع الجهات ذات الصلة، وعلى رأسها البرلمان والأحزاب والحكومة إلى جلسات لمناقشة تلك التوصيات وتحويلها إلى مخرجات تشريعية وسياسية.  
كما تدعو الشبكة الجمهور الاردني الكريم إلى الاطلاع على ورقة السياسات كاملة والتي تضمنت مقترحات عملية من شأنها إن وضعت في حيز التطبيق تغيير الخارطة السياسية للعمل الحزبي في الأردن، وتعزيز مشاركة النساء على نطاق واسع وفعال، يحسن من ترتيب الأردن على مؤشرات تجسير الفجوة بين الجنسين، ويدفع بعملية التنمية المستدامة إلى الأمام، ويحقق العدالة والمساواة للجميع، ويعزز التحول الديمقراطي نحو دولة القانون والمؤسسات التي تعتمد النزاهة والشفافية والمشاركة الفاعلة لجميع المواطنين أركانا للمواطنة، وتستجيب للدستور الاردني ولالتزامات الأردن الدولية، وترفد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية بخطوات ملموسة تحقق قفزات نوعية تنقل الأردن إلى مصاف الدول التي تعلي من حقوق الإنسان. وتخص الشبكة بالشكر الشركاء في لجنة الصياغة، وهم :   
نادي البرلمانيين الأردنيين، ملتقى البرلمانيات الأردنيات، ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، تيار التجديد، ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية، ائتلاف الأحزاب الوطنية، حزب حشد، حزب الرسالة، حزب أردن أقوى، الحزب الديمقراطي الاجتماعي، المنظمة العربية للتمكين، الشبكة النسائية من أجل الديمقراطية، الذين كان لجهودهم ونقاشاتهم أثناء اجتماعات اللجنة أكبر الأثر في التوصل إلى رزمة من الإجراءات العملية الكفيلة ليس فقط بدفع المرأة الحزبية إلى الأمام، بل بتعزيز عمل الأحزاب الأردنية بوجه عام.  
وتدعو الشبكة جميع الجهات ذات الصلة، وعلى رأسها البرلمان والأحزاب والحكومة إلى جلسات لمناقشة تلك التوصيات وتحويلها إلى مخرجات تشريعية وسياسية.  
كما تدعو الشبكة الجمهور الاردني الكريم إلى الاطلاع على ورقة السياسات كاملة والتي تضمنت مقترحات عملية من شأنها إن وضعت في حيز التطبيق تغيير الخارطة السياسية للعمل الحزبي في الأردن، وتعزيز مشاركة النساء على نطاق واسع وفعال، يحسن من ترتيب الأردن على مؤشرات تجسير الفجوة بين الجنسين، ويدفع بعملية التنمية المستدامة إلى الأمام، ويحقق العدالة والمساواة للجميع، ويعزز التحول الديمقراطي نحو دولة القانون والمؤسسات التي تعتمد النزاهة والشفافية والمشاركة الفاعلة لجميع المواطنين أركانا للمواطنة، وتستجيب للدستور الاردني ولالتزامات الأردن الدولية، وترفد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية بخطوات ملموسة تحقق قفزات نوعية تنقل الأردن إلى مصاف الدول التي تعلي من حقوق الإنسان. وتخص الشبكة بالشكر الشركاء في لجنة الصياغة، وهم :   
نادي البرلمانيين الأردنيين، ملتقى البرلمانيات الأردنيات، ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، تيار التجديد، ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية، ائتلاف الأحزاب الوطنية، حزب حشد، حزب الرسالة، حزب أردن أقوى، الحزب الديمقراطي الاجتماعي، المنظمة العربية للتمكين، الشبكة النسائية من أجل الديمقراطية، الذين كان لجهودهم ونقاشاتهم أثناء اجتماعات اللجنة أكبر الأثر في التوصل إلى رزمة من الإجراءات العملية الكفيلة ليس فقط بدفع المرأة الحزبية إلى الأمام، بل بتعزيز عمل الأحزاب الأردنية بوجه عام.  
وتدعو الشبكة جميع الجهات ذات الصلة، وعلى رأسها البرلمان والأحزاب والحكومة إلى جلسات لمناقشة تلك التوصيات وتحويلها إلى مخرجات تشريعية وسياسية.  
كما تدعو الشبكة الجمهور الاردني الكريم إلى الاطلاع على ورقة السياسات كاملة والتي تضمنت مقترحات عملية من شأنها إن وضعت في حيز التطبيق تغيير الخارطة السياسية للعمل الحزبي في الأردن، وتعزيز مشاركة النساء على نطاق واسع وفعال، يحسن من ترتيب الأردن على مؤشرات تجسير الفجوة بين الجنسين، ويدفع بعملية التنمية المستدامة إلى الأمام، ويحقق العدالة والمساواة للجميع، ويعزز التحول الديمقراطي نحو دولة القانون والمؤسسات التي تعتمد النزاهة والشفافية والمشاركة الفاعلة لجميع المواطنين أركانا للمواطنة، وتستجيب للدستور الاردني ولالتزامات الأردن الدولية، وترفد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية بخطوات ملموسة تحقق قفزات نوعية تنقل الأردن إلى مصاف الدول التي تعلي من حقوق الإنسان. وتخص الشبكة بالشكر الشركاء في لجنة الصياغة، وهم :   
نادي البرلمانيين الأردنيين، ملتقى البرلمانيات الأردنيات، ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، تيار التجديد، ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية، ائتلاف الأحزاب الوطنية، حزب حشد، حزب الرسالة، حزب أردن أقوى، الحزب الديمقراطي الاجتماعي، المنظمة العربية للتمكين، الشبكة النسائية من أجل الديمقراطية، الذين كان لجهودهم ونقاشاتهم أثناء اجتماعات اللجنة أكبر الأثر في التوصل إلى رزمة من الإجراءات العملية الكفيلة ليس فقط بدفع المرأة الحزبية إلى الأمام، بل بتعزيز عمل الأحزاب الأردنية بوجه عام.  
وتدعو الشبكة جميع الجهات ذات الصلة، وعلى رأسها البرلمان والأحزاب والحكومة إلى جلسات لمناقشة تلك التوصيات وتحويلها إلى مخرجات تشريعية وسياسية.  
كما تدعو الشبكة الجمهور الاردني الكريم إلى الاطلاع على ورقة السياسات كاملة والتي تضمنت مقترحات عملية من شأنها إن وضعت في حيز التطبيق تغيير الخارطة السياسية للعمل الحزبي في الأردن، وتعزيز مشاركة النساء على نطاق واسع وفعال، يحسن من ترتيب الأردن على مؤشرات تجسير الفجوة بين الجنسين، ويدفع بعملية التنمية المستدامة إلى الأمام، ويحقق العدالة والمساواة للجميع، ويعزز التحول الديمقراطي نحو دولة القانون والمؤسسات التي تعتمد النزاهة والشفافية والمشاركة الفاعلة لجميع المواطنين أركانا للمواطنة، وتستجيب للدستور الاردني ولالتزامات الأردن الدولية، وترفد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية بخطوات ملموسة تحقق قفزات نوعية تنقل الأردن إلى مصاف الدول التي تعلي من حقوق الإنسان. وتخص الشبكة بالشكر الشركاء في لجنة الصياغة، وهم :   
نادي البرلمانيين الأردنيين، ملتقى البرلمانيات الأردنيات، ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، تيار التجديد، ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية، ائتلاف الأحزاب الوطنية، حزب حشد، حزب الرسالة، حزب أردن أقوى، الحزب الديمقراطي الاجتماعي، المنظمة العربية للتمكين، الشبكة النسائية من أجل الديمقراطية، الذين كان لجهودهم ونقاشاتهم أثناء اجتماعات اللجنة أكبر الأثر في التوصل إلى رزمة من الإجراءات العملية الكفيلة ليس فقط بدفع المرأة الحزبية إلى الأمام، بل بتعزيز عمل الأحزاب الأردنية بوجه عام.  
وتدعو الشبكة جميع الجهات ذات الصلة، وعلى رأسها البرلمان والأحزاب والحكومة إلى جلسات لمناقشة تلك التوصيات وتحويلها إلى مخرجات تشريعية وسياسية.  
كما تدعو الشبكة الجمهور الاردني الكريم إلى الاطلاع على ورقة السياسات كاملة والتي تضمنت مقترحات عملية من شأنها إن وضعت في حيز التطبيق تغيير الخارطة السياسية للعمل الحزبي في الأردن، وتعزيز مشاركة النساء على نطاق واسع وفعال، يحسن من ترتيب الأردن على مؤشرات تجسير الفجوة بين الجنسين، ويدفع بعملية التنمية المستدامة إلى الأمام، ويحقق العدالة والمساواة للجميع، ويعزز التحول الديمقراطي نحو دولة القانون والمؤسسات التي تعتمد النزاهة والشفافية والمشاركة الفاعلة لجميع المواطنين أركانا للمواطنة، وتستجيب للدستور الاردني ولالتزامات الأردن الدولية، وترفد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية بخطوات ملموسة تحقق قفزات نوعية تنقل الأردن إلى مصاف الدول التي تعلي من حقوق الإنسان. وتخص الشبكة بالشكر الشركاء في لجنة الصياغة، وهم :   
نادي البرلمانيين الأردنيين، ملتقى البرلمانيات الأردنيات، ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، تيار التجديد، ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية، ائتلاف الأحزاب الوطنية، حزب حشد، حزب الرسالة، حزب أردن أقوى، الحزب الديمقراطي الاجتماعي، المنظمة العربية للتمكين، الشبكة النسائية من أجل الديمقراطية، الذين كان لجهودهم ونقاشاتهم أثناء اجتماعات اللجنة أكبر الأثر في التوصل إلى رزمة من الإجراءات العملية الكفيلة ليس فقط بدفع المرأة الحزبية إلى الأمام، بل بتعزيز عمل الأحزاب الأردنية بوجه عام.  
وتدعو الشبكة جميع الجهات ذات الصلة، وعلى رأسها البرلمان والأحزاب والحكومة إلى جلسات لمناقشة تلك التوصيات وتحويلها إلى مخرجات تشريعية وسياسية.  
كما تدعو الشبكة الجمهور الاردني الكريم إلى الاطلاع على ورقة السياسات كاملة والتي تضمنت مقترحات عملية من شأنها إن وضعت في حيز التطبيق تغيير الخارطة السياسية للعمل الحزبي في الأردن، وتعزيز مشاركة النساء على نطاق واسع وفعال، يحسن من ترتيب الأردن على مؤشرات تجسير الفجوة بين الجنسين، ويدفع بعملية التنمية المستدامة إلى الأمام، ويحقق العدالة والمساواة للجميع، ويعزز التحول الديمقراطي نحو دولة القانون والمؤسسات التي تعتمد النزاهة والشفافية والمشاركة الفاعلة لجميع المواطنين أركانا للمواطنة، وتستجيب للدستور الاردني ولالتزامات الأردن الدولية، وترفد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية بخطوات ملموسة تحقق قفزات نوعية تنقل الأردن إلى مصاف الدول التي تعلي من حقوق الإنسان. وتخص الشبكة بالشكر الشركاء في لجنة الصياغة، وهم :   
نادي البرلمانيين الأردنيين، ملتقى البرلمانيات الأردنيات، ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، تيار التجديد، ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية، ائتلاف الأحزاب الوطنية، حزب حشد، حزب الرسالة، حزب أردن أقوى، الحزب الديمقراطي الاجتماعي، المنظمة العربية للتمكين، الشبكة النسائية من أجل الديمقراطية، الذين كان لجهودهم ونقاشاتهم أثناء اجتماعات اللجنة أكبر الأثر في التوصل إلى رزمة من الإجراءات العملية الكفيلة ليس فقط بدفع المرأة الحزبية إلى الأمام، بل بتعزيز عمل الأحزاب الأردنية بوجه عام.  
وتدعو الشبكة جميع الجهات ذات الصلة، وعلى رأسها البرلمان والأحزاب والحكومة إلى جلسات لمناقشة تلك التوصيات وتحويلها إلى مخرجات تشريعية وسياسية.  
كما تدعو الشبكة الجمهور الاردني الكريم إلى الاطلاع على ورقة السياسات كاملة والتي تضمنت مقترحات عملية من شأنها إن وضعت في حيز التطبيق تغيير الخارطة السياسية للعمل الحزبي في الأردن، وتعزيز مشاركة النساء على نطاق واسع وفعال، يحسن من ترتيب الأردن على مؤشرات تجسير الفجوة بين الجنسين، ويدفع بعملية التنمية المستدامة إلى الأمام، ويحقق العدالة والمساواة للجميع، ويعزز التحول الديمقراطي نحو دولة القانون والمؤسسات التي تعتمد النزاهة والشفافية والمشاركة الفاعلة لجميع المواطنين أركانا للمواطنة، وتستجيب للدستور الاردني ولالتزامات الأردن الدولية، وترفد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية بخطوات ملموسة تحقق قفزات نوعية تنقل الأردن إلى مصاف الدول التي تعلي من حقوق الإنسان. وتخص الشبكة بالشكر الشركاء في لجنة الصياغة، وهم :   
نادي البرلمانيين الأردنيين، ملتقى البرلمانيات الأردنيات، ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، تيار التجديد، ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية، ائتلاف الأحزاب الوطنية، حزب حشد، حزب الرسالة، حزب أردن أقوى، الحزب الديمقراطي الاجتماعي، المنظمة العربية للتمكين، الشبكة النسائية من أجل الديمقراطية، الذين كان لجهودهم ونقاشاتهم أثناء اجتماعات اللجنة أكبر الأثر في التوصل إلى رزمة من الإجراءات العملية الكفيلة ليس فقط بدفع المرأة الحزبية إلى الأمام، بل بتعزيز عمل الأحزاب الأردنية بوجه عام.  
وتدعو الشبكة جميع الجهات ذات الصلة، وعلى رأسها البرلمان والأحزاب والحكومة إلى جلسات لمناقشة تلك التوصيات وتحويلها إلى مخرجات تشريعية وسياسية.  
كما تدعو الشبكة الجمهور الاردني الكريم إلى الاطلاع على ورقة السياسات كاملة والتي تضمنت مقترحات عملية من شأنها إن وضعت في حيز التطبيق تغيير الخارطة السياسية للعمل الحزبي في الأردن، وتعزيز مشاركة النساء على نطاق واسع وفعال، يحسن من ترتيب الأردن على مؤشرات تجسير الفجوة بين الجنسين، ويدفع بعملية التنمية المستدامة إلى الأمام، ويحقق العدالة والمساواة للجميع، ويعزز التحول الديمقراطي نحو دولة القانون والمؤسسات التي تعتمد النزاهة والشفافية والمشاركة الفاعلة لجميع المواطنين أركانا للمواطنة، وتستجيب للدستور الاردني ولالتزامات الأردن الدولية، وترفد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية بخطوات ملموسة تحقق قفزات نوعية تنقل الأردن إلى مصاف الدول التي تعلي من حقوق الإنسان. وتخص الشبكة بالشكر الشركاء في لجنة الصياغة، وهم :   
نادي البرلمانيين الأردنيين، ملتقى البرلمانيات الأردنيات، ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، تيار التجديد، ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية، ائتلاف الأحزاب الوطنية، حزب حشد، حزب الرسالة، حزب أردن أقوى، الحزب الديمقراطي الاجتماعي، المنظمة العربية للتمكين، الشبكة النسائية من أجل الديمقراطية، الذين كان لجهودهم ونقاشاتهم أثناء اجتماعات اللجنة أكبر الأثر في التوصل إلى رزمة من الإجراءات العملية الكفيلة ليس فقط بدفع المرأة الحزبية إلى الأمام، بل بتعزيز عمل الأحزاب الأردنية بوجه عام.  
وتدعو الشبكة جميع الجهات ذات الصلة، وعلى رأسها البرلمان والأحزاب والحكومة إلى جلسات لمناقشة تلك التوصيات وتحويلها إلى مخرجات تشريعية وسياسية.  
كما تدعو الشبكة الجمهور الاردني الكريم إلى الاطلاع على ورقة السياسات كاملة والتي تضمنت مقترحات عملية من شأنها إن وضعت في حيز التطبيق تغيير الخارطة السياسية للعمل الحزبي في الأردن، وتعزيز مشاركة النساء على نطاق واسع وفعال، يحسن من ترتيب الأردن على مؤشرات تجسير الفجوة بين الجنسين، ويدفع بعملية التنمية المستدامة إلى الأمام، ويحقق العدالة والمساواة للجميع، ويعزز التحول الديمقراطي نحو دولة القانون والمؤسسات التي تعتمد النزاهة والشفافية والمشاركة الفاعلة لجميع المواطنين أركانا للمواطنة، وتستجيب للدستور الاردني ولالتزامات الأردن الدولية، وترفد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية بخطوات ملموسة تحقق قفزات نوعية تنقل الأردن إلى مصاف الدول التي تعلي من حقوق الإنسان. وتخص الشبكة بالشكر الشركاء في لجنة الصياغة، وهم :   
نادي البرلمانيين الأردنيين، ملتقى البرلمانيات الأردنيات، ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، تيار التجديد، ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية، ائتلاف الأحزاب الوطنية، حزب حشد، حزب الرسالة، حزب أردن أقوى، الحزب الديمقراطي الاجتماعي، المنظمة العربية للتمكين، الشبكة النسائية من أجل الديمقراطية، الذين كان لجهودهم ونقاشاتهم أثناء اجتماعات اللجنة أكبر الأثر في التوصل إلى رزمة من الإجراءات العملية الكفيلة ليس فقط بدفع المرأة الحزبية إلى الأمام، بل بتعزيز عمل الأحزاب الأردنية بوجه عام.  
وتدعو الشبكة جميع الجهات ذات الصلة، وعلى رأسها البرلمان والأحزاب والحكومة إلى جلسات لمناقشة تلك التوصيات وتحويلها إلى مخرجات تشريعية وسياسية.  
كما تدعو الشبكة الجمهور الاردني الكريم إلى الاطلاع على ورقة السياسات كاملة والتي تضمنت مقترحات عملية من شأنها إن وضعت في حيز التطبيق تغيير الخارطة السياسية للعمل الحزبي في الأردن، وتعزيز مشاركة النساء على نطاق واسع وفعال، يحسن من ترتيب الأردن على مؤشرات تجسير الفجوة بين الجنسين، ويدفع بعملية التنمية المستدامة إلى الأمام، ويحقق العدالة والمساواة للجميع، ويعزز التحول الديمقراطي نحو دولة القانون والمؤسسات التي تعتمد النزاهة والشفافية والمشاركة الفاعلة لجميع المواطنين أركانا للمواطنة، وتستجيب للدستور الاردني ولالتزامات الأردن الدولية، وترفد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية بخطوات ملموسة تحقق قفزات نوعية تنقل الأردن إلى مصاف الدول التي تعلي من حقوق الإنسان. وتخص الشبكة بالشكر الشركاء في لجنة الصياغة، وهم :   
نادي البرلمانيين الأردنيين، ملتقى البرلمانيات الأردنيات، ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، تيار التجديد، ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية، ائتلاف الأحزاب الوطنية، حزب حشد، حزب الرسالة، حزب أردن أقوى، الحزب الديمقراطي الاجتماعي، المنظمة العربية للتمكين، الشبكة النسائية من أجل الديمقراطية، الذين كان لجهودهم ونقاشاتهم أثناء اجتماعات اللجنة أكبر الأثر في التوصل إلى رزمة من الإجراءات العملية الكفيلة ليس فقط بدفع المرأة الحزبية إلى الأمام، بل بتعزيز عمل الأحزاب الأردنية بوجه عام.  
وتدعو الشبكة جميع الجهات ذات الصلة، وعلى رأسها البرلمان والأحزاب والحكومة إلى جلسات لمناقشة تلك التوصيات وتحويلها إلى مخرجات تشريعية وسياسية.  
كما تدعو الشبكة الجمهور الاردني الكريم إلى الاطلاع على ورقة السياسات كاملة والتي تضمنت مقترحات عملية من شأنها إن وضعت في حيز التطبيق تغيير الخارطة السياسية للعمل الحزبي في الأردن، وتعزيز مشاركة النساء على نطاق واسع وفعال، يحسن من ترتيب الأردن على مؤشرات تجسير الفجوة بين الجنسين، ويدفع بعملية التنمية المستدامة إلى الأمام، ويحقق العدالة والمساواة للجميع، ويعزز التحول الديمقراطي نحو دولة القانون والمؤسسات التي تعتمد النزاهة والشفافية والمشاركة الفاعلة لجميع المواطنين أركانا للمواطنة، وتستجيب للدستور الاردني ولالتزامات الأردن الدولية، وترفد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية بخطوات ملموسة تحقق قفزات نوعية تنقل الأردن إلى مصاف الدول التي تعلي من حقوق الإنسان. وتخص الشبكة بالشكر الشركاء في لجنة الصياغة، وهم :   
نادي البرلمانيين الأردنيين، ملتقى البرلمانيات الأردنيات، ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، تيار التجديد، ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية، ائتلاف الأحزاب الوطنية، حزب حشد، حزب الرسالة، حزب أردن أقوى، الحزب الديمقراطي الاجتماعي، المنظمة العربية للتمكين، الشبكة النسائية من أجل الديمقراطية، الذين كان لجهودهم ونقاشاتهم أثناء اجتماعات اللجنة أكبر الأثر في التوصل إلى رزمة من الإجراءات العملية الكفيلة ليس فقط بدفع المرأة الحزبية إلى الأمام، بل بتعزيز عمل الأحزاب الأردنية بوجه عام.  
وتدعو الشبكة جميع الجهات ذات الصلة، وعلى رأسها البرلمان والأحزاب والحكومة إلى جلسات لمناقشة تلك التوصيات وتحويلها إلى مخرجات تشريعية وسياسية.  
كما تدعو الشبكة الجمهور الاردني الكريم إلى الاطلاع على ورقة السياسات كاملة والتي تضمنت مقترحات عملية من شأنها إن وضعت في حيز التطبيق تغيير الخارطة السياسية للعمل الحزبي في الأردن، وتعزيز مشاركة النساء على نطاق واسع وفعال، يحسن من ترتيب الأردن على مؤشرات تجسير الفجوة بين الجنسين، ويدفع بعملية التنمية المستدامة إلى الأمام، ويحقق العدالة والمساواة للجميع، ويعزز التحول الديمقراطي نحو دولة القانون والمؤسسات التي تعتمد النزاهة والشفافية والمشاركة الفاعلة لجميع المواطنين أركانا للمواطنة، وتستجيب للدستور الاردني ولالتزامات الأردن الدولية، وترفد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية بخطوات ملموسة تحقق قفزات نوعية تنقل الأردن إلى مصاف الدول التي تعلي من حقوق الإنسان. وتخص الشبكة بالشكر الشركاء في لجنة الصياغة، وهم :   
نادي البرلمانيين الأردنيين، ملتقى البرلمانيات الأردنيات، ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، تيار التجديد، ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية، ائتلاف الأحزاب الوطنية، حزب حشد، حزب الرسالة، حزب أردن أقوى، الحزب الديمقراطي الاجتماعي، المنظمة العربية للتمكين، الشبكة النسائية من أجل الديمقراطية، الذين كان لجهودهم ونقاشاتهم أثناء اجتماعات اللجنة أكبر الأثر في التوصل إلى رزمة من الإجراءات العملية الكفيلة ليس فقط بدفع المرأة الحزبية إلى الأمام، بل بتعزيز عمل الأحزاب الأردنية بوجه عام.  
وتدعو الشبكة جميع الجهات ذات الصلة، وعلى رأسها البرلمان والأحزاب والحكومة إلى جلسات لمناقشة تلك التوصيات وتحويلها إلى مخرجات تشريعية وسياسية.  
كما تدعو الشبكة الجمهور الاردني الكريم إلى الاطلاع على ورقة السياسات كاملة والتي تضمنت مقترحات عملية من شأنها إن وضعت في حيز التطبيق تغيير الخارطة السياسية للعمل الحزبي في الأردن، وتعزيز مشاركة النساء على نطاق واسع وفعال، يحسن من ترتيب الأردن على مؤشرات تجسير الفجوة بين الجنسين، ويدفع بعملية التنمية المستدامة إلى الأمام، ويحقق العدالة والمساواة للجميع، ويعزز التحول الديمقراطي نحو دولة القانون والمؤسسات التي تعتمد النزاهة والشفافية والمشاركة الفاعلة لجميع المواطنين أركانا للمواطنة، وتستجيب للدستور الاردني ولالتزامات الأردن الدولية، وترفد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية بخطوات ملموسة تحقق قفزات نوعية تنقل الأردن إلى مصاف الدول التي تعلي من حقوق الإنسان.